جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة مكملة لنيل شهـــــادة ماستر ل.م.د

في علم الإجتماع تنظيم وعمل

مساهمة القطاع الغير رسمي في توفير فرص العمل للشباب

دراسة ميدانية في بلدية واد ليلي ولاية تيارت

إعداد الطالبتين:

قرناو شيماء

بوروبة خاليدة

الإشراف الأستاذ:

مراد موهوب

لجنـــــــة المناقشـــــــــة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
عربات منير	مساعد أ	رئيسا
مراد أحمد موهوب	مساعد أ	مشرفا ومقررا
بن براهيم دليلة	مساعد أ	مناقشا

السنـــة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العقل والعلم بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "مراد أحمد موهوب"على تقبله الإشراف وعلى كل توجيهاته العلمية لانجاز هذا العمل ,وإلى كل الأساتذة الذين ساعدتنا في مشوارنا الدراسي بكلية العلوم الاجتماعية

وإلى كل الذين لم يبخلوا علينا بمعلوماتهم .وكذلك الشكر المسبق

إلى أعضاء الجنة الموقرة على هذا العمل

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من علمني العطاء دون إنتظار إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار "أبي الغالي "

وإلى روضة الحب والحنان وحب الأمان "أمي الحبيبة".

وإلى إخواني واخواتي وبالأخص "أدم ،جنان" دون أن ننسى كل الزملاء والأصدقاء والأحباب الذين عرفتهم طيلة

خمس سنوات من دراسة وعلى رأسهم زميلتي "سارة".

وإلى من ساعدني في إنجاز هادا العمل من قريب أو بعيد.

شيماء

الإهداء

إلى قرة العين إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى التي حرمت نفسها وأعطتني من نبع حنانها سقتني إلى من وهبتني الحياة... منحتني الحب والحنان... ربتني بلطف تلك المرأة العظيمة... صديقتي وحبيبتي أمي الحنونة والغالية على حياتي.

إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب و العطاء إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي إلى ذلك الرجل العظيم..... أبي العزيز.

إلى كل جدتي العزيزة الغالية أطال الله في عمرها التي من كانت سببا في مواصلة دراستي«أحبكي».

إلى كل الأهل والأقارب وخاصة عمي أحمد لك مني ألف تحية.

إلى الزوج الكريم الغالي على قلبي وروحي وأتقدم بخالص الشكر على مساعدته لي وصبره معي.

إلى كل من أكن لهم الحب والإحترام زميلاتي في الدراسة وصديقاتي نصيرة، رقية، أسماء، صورية، أحلام، شيماء، هجيرة، غنية، تفاحة جزاهم الله خيرا.

وشكرا

خاليدة

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة معرفة علاقة القطاع غير الرسمي بتوفير فرص العمل لشباب، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وكان إختيار العينة بطريقة قصدية غير عشوائية على عينة بلغ عددها الإجمالي 51 شابا والإعتماد على أداة جمع البيانات وهما الإستبيان والمقابلة.

الإستبيان يمثل القطاع غير الرسمي (في أسباب لجوء الشباب للقطاع الغير رسمي والعوامل المؤثرة في إنتشار البطالة وتصورات الشباب البطال للعمل غير الرسمي)، وكما اعتمدنا على نظام spss.

وقد تم إلى التواصل إلى النتائج التالية:

– أن الظروف والاوضاع الإجتماعية المتدنية وغلاء المعيشة يدفع الفرد للعمل في القطاع غير الرسمي، كمصدر للدخل دون تجاهل التهميش الذي يطال الفرد لعملية التوظيف.

– هو أن إنتشار البطالة بين الأوساط الإجتماعية خصوصا فئة الشباب تساهم في بروز ظاهرة أخرى لا تقل عنها في درجة الخطورة.

– وأن إنتشار البطالة بين الأوساط الإجتماعية خصوصا فئة الشباب تساهم في بروز ظاهرة أخرى لا تقل عنها في درجة الخطورة وهي ظاهرة أخرى لا تقل عنها في درجة الخطورة وهي الظاهرة المحسوبة التي ينتج عنها التهميش لبعض الفئات في سياق البحث عن العمل، فمعظم المبحوثين إعتبروا أن ظاهرة المحسوبية منتشرة بكثرة في الوسط الإجتماعي.

– أن العمل في القطاعات غير الرسمية من وجهة نظر المبحوثين ترتبط بالجوانب التي تنتج عنه فمعظمهم يرى أن لهذه النشاطات جوانب إيجابية أبرزها: ضمان دخل إضافي من المبيعات المختلفة، تحقيق طموحات لعل مضمونها هنا يرتبط بزيادة الدخل وتوفير كل المتطلبات، كما إعتبروا أن هذا النشاط يحقق لهم علاقات وصلات قوية.

Study summary:

This study aimed at the possibilities of a correlational relationship between two variables, and also aimed to find out the relationship of the informal sector to provide job opportunities for young people, where we relied on the descriptive analytical approach and the selection of the sample was in an intentional, non-random manner on a sample of a total number of 05 young men, and reliance on the data collection tool, namely Questionnaire and interview.

The questionnaire represents the informal sector (the reasons why young people resort to the informal sector, the factors affecting the spread of unemployment, and the unemployed youth's perceptions of informal work), and we used the spss program.

It has been to communicate the following results:

- The low social conditions and the high cost of living push the individual to work in the informal sector, as a source of income without ignoring the marginalization that affects the individual in the employment process.

- It is that the spread of unemployment among social circles, especially the youth group, contributes to the emergence of another phenomenon that is no less dangerous than it.

- And that the spread of unemployment among social circles, especially the youth group, contributes to the emergence of another phenomenon that is not less than it in the degree of danger, and it is another phenomenon that is not less than it in the degree of danger, and it is the calculated phenomenon that results in the marginalization of some groups in the context of searching for work. Nepotism is widespread in the social sphere.

- That work in the informal sectors from the respondents' point of view is related to the aspects that result from it. Most of them see that these activities have positive aspects, most notably: ensuring additional income from various sales, realizing ambitions, perhaps their content here is related to increasing income and providing all requirements, and they considered that this activity achieves They have strong relationships and connections.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1_الإشكالية	4
2_الفرضيات	4
3_أهمية البحث واهدافه	5
4_منهجية البحث	5
5_الدراسات السابقة	6-5
6_صعوبات البحث	6
الفصل الثاني :ماهية الإقتصاد غير الرسمي	
_تمهيد.	8
أولا: الإطار المفاهيمي حول الإقتصاد غير الرسمي	9
1_نشأة القطاع غير الرسمي والإتجاهات المفسرة و التطور التاريخي له.	13-9
2_مختلف التسميات والتعاريف المطلقة على الإقتصاد غير الرسمي .	18-14
3_سمات وخصائص التي تميز القطاع غير الرسمي.	20-19
4_العوامل التي أدت بروز الإقتصاد غير الرسمي وإستفحاله .	23-20
5_أبرز أدوار القطاع غير الرسمي.	24-23
ثانيا: ركائز الاقتصاد غير الرسمي.	25
1- العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي .	26-25

2_أهم الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي.	30
3_الأثار والأنعكاسات المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي.	32-30
4_السياسات المنتهجة لمواجهة الاقتصاد غير الرسمي.	33-32
5_القطاع غير الرسمي بين تدعيمه ورفضه .	34
الفصل الثالث :مقاربة السوسيولجية للعمل و البطالة.	
أولا :ماهية العمل .	38
1_مفهوم العمل .	38
2_مكانة وقوة العمل .	40-38
3_أنماط العمل.	41-40
4_قيمة العمل الاجتماعية وأهميته.	41
5_العمل كوسيلة الإندماج المهني.	44
6_فرص العمل والزيادة السكانية.	45-44
ثانيا: ماهية البطالة وسياسة التشغيل .	46
1_مفهوم البطالة.	47-46
2_الآثار المترتبة عن البطالة .	49-48
3_ أنواع البطالة وانعكاسها من الناحية سوسيو إقتصادية.	51-50
4_إنعكاسات البطالة على الفرد والمجتمع .	53-51
5_أسباب تنامي التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي.	55-53
6_طرق البحث لدى الشباب البطال.	56
خلاصة الفصل.	57
الفصل الرابع: الإطار التطبيقي (عرض وتحليل ومناقشة الدراسة)	
تمهيد	59
أولا: تحليل الدراسة	59
1- مجالات الدراسة	59

2- المنهج المستخدم	59
3- أدوات جمع البيانات	60
4- إختبار عينة الدراسة	62
ثانيا: مناقشة النتائج	63
1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة	64-63
2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية	76-75
خلاصة	76
خاتمة	77
قائمة المراجع والمصادر	79
الملاحق	80

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول

الفصول	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الأول	الجدول 01	تطور معدل البطالة في الجزائر	20
	الجدول02	النسبة المئوية للإقتصاد غير الرسمي من ناتج الداخلي الخام	20
	الجدول 03	المصطلحات والتسميات للإقتصاد غير الرسمي	24
	الجدول 04	يمثل أوجه إختلاف بين الإقتصاد الرسمي وغير الرسمي	34
	الجدول 05	مؤشر الفساد في الجزائر حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية خلال فترة 2003 – 2007	36
	الجدول 06	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الجزائر 2005-2006	37
	الجدول 07	حجم المخذرات المحجوزة من طرف مصالح الشرطة القضائية 2007 – 2009	38
الفصل الثاني	الجدول 01	معدل البطالة في الجزائر 1990- 2000	58
	الجدول 02	يبين العلاقة بين صنف البطالين وطرق البحث	65

قائمة الأشكال:

الفصول	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول	شكل 01	يمثل مجموعة من المصطلحات لمختلف النشاطات الإقتصادية الرسمية	26
	شكل02	الأهداف بين الإقتصاد الرسمي وغير الرسمي	35
الفصل الثاني	شكل 01	أهم العوامل المساهمة في تنامي فرص العمل في الإقتصاد غير الرسمي	64

مقدمة

مقدمة:

يعد العمل الوسيلة الأساسية لتنمية الإنسان من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، لكون العمل من ضروريات الحياة واحد دعائم أسرتها، ومن هذا المنطلق نتحدث عن القطاع الغير رسمي الذي يشكل نسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي في البلدان العربية، وتؤكد آخر تقديرات البنك الدولي أن هذا القطاع يساهم في ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي وثلثي الوظائف، وتتراوح نسبة القطاع الغير رسمي ما بين 33 % في مختلف باقي الدول كل على حسب درجة تحضر إقتصادها وتطوره، ويحتل هذا الأخير موقعا هاما في إقتصاديات البلدان النامية، إذ يتضح من خلال تقرير لمنظمة العمل الدولية إن إجمالي عدد العاملين في القطاع الغير رسمي في العالم النامي يقارب 300 مليون شخص، وتتقارب نسبة العاملين فيه من بلد إلى آخر تبعا لعوامل عدة من أهمها:

1. الداخلون إلى سوق العمل الجدد.
2. عدم قدرة الإقتصاد الغير رسمي على توفير فرص العمل للإستيعاب.
3. النظام السائد في البلاد.
4. سوء توزيع الدخول والثروات.
5. درجة التحضر.

ويشير تقرير منظمة العمل الدولية (OIT) إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في آسيا تتراوح من 40 إلى 60 % من العاملين في القطاع الحديث، وأن عدد العاملين في القطاع الغير رسمي في أمريكا اللاتينية وصل إلى 30 مليون شخص، وتشير دراسات أخرى إلى نسبة العاملين في القطاع الغير رسمي في المكسيك تقدر بـ 20-50 % من مجمل العاملين في القطاع الحضري، وأن عدد العاملين الغير رسمي في البرازيل بلغ 8.12 مليون شخص، حيث يشغل القطاع غير الرسمي حيزا هاما في الإقتصاديات النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني من إنتشار ظاهرة القطاع الغير رسمي والتي برزت بصفة كبيرة في ضل الإصلاحات المرافقة لسياسة الإنفتاح الإقتصادي وما نتج عنها من إرتفاع معدلات البطالة وضعف مداخيل الأفراد وتدني المستويات المعيشية، ومن أهم السمات التي يتسم بها هذا القطاع هي عدم الحاجة إلى رأس مال كبير لبدئ نشاط وعدم وجود موقف ثابت ومستوى المهارة.

وعلى الرغم من ذلك ترجع أهمية القطاع الغير رسمي في الدول النامية إلى قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، الأمر الذي يساعد في التخفيف من حدة الضغوط الإقتصادية والإجتماعية، إنه من الملاحظ في هذا القطاع

وجود فئة الشباب البطال وموازولتهم للأنشطة غير الرسمية دفعتهم الحاجة إلى العمل داخل هذا القطاع، الذي له إيجابيات كما له سلبيات كعدم وجود ضمان إجتماعي وعدم وجدود التقاعد.

وقد إشتملت الدراسة على أربعة فصول حيث جاء فيها:

الفصل الأول: يتناول الإطار المنهجي للدراسة، ولقد تم طرح فيه الإشكالية والأهمية، وأهداف الدراسة وأسباب إختيار الموضوع وصعوبات الدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي إعتمدنا عليها، وفي الأخير الإقتراب النظري الذي يحوي على علاقة موصوع الدراسة بتخصص علم الإجتماع عمل وتنظيم، وموضوع الدراسة العلمية.

الفصل الثاني: والموسوم بالقطاع غير الرسمي والذي تحدثنا فيه عن القطاع الغير رسمي وكذا مراحل تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر وعوامله.

الفصل الثالث: والذي يتمحور حول قوة العمل وماهية البطالة وسياسة التشغيل، وكذلك كيفية وطرق البحث عن شغل لدى السباب البطال.

الفصل الرابع: أما الفصل الرابع وهو الفصل الأخير فيتمحور حول الإطار التطبيقي لتحليل ومناقشة النتائج المستعلمة في دراستنا حول موضوع قطاع غير الرسمي لتوفير فرص العمل للشباب.

ونشير إلى كل فصل من الفصول يحتوي على تمهيد وملخص للفصل، إضافة إلى التوصيات والخاتمة.

وفي الأخير العناصر المتبقية كقائمة مراجع وجداول وملاحق المعتمدة في الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

1. الإشكالية:

من منطلق أن المؤسسات الاقتصادية تشكل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل في كل دول العالم، ومن منطلق أن الاقتصاد غير الرسمي يمس كافة دول العالم، ويصل أقصاه في دول إفريقيا بحيث بلغ 42.8% من إجمالي الناتج الوطني ، تطرح هنا قضية أساسية بخصوص الاقتصاد غير الرسمي تتمثل في العمل على اندماجه عن طريق وضع سياسات قطاعية وشاملة من شأنها تهيئة مناخ أعمال أكثر ملائمة وجذبا للمؤسسات الموجودة فيه فللسياسات والنظم القائمة إما ألا تغطي الاقتصاد غير الرسمي إطلاقا أو لا تغطيه بالقدر الكافي، وبالتالي تغييب عنصر أساسي ذو وزن كبير في الاقتصاد وفي عملية الحوار الاجتماعي التي يفترض أن تكون ركيزة بناء أي سياسة أو إستراتيجية تنموية.

ولأن إدارة الجانب الاقتصادي للاقتصاد غير الرسمي أمر بالغ الأهمية، يدخل في إطار ترقية وتطوير القطاع الخاص باعتباره يتكون من وحدات اقتصادية تنتج وتخلق قيمة مضافة يجب الاستفادة منها ، ولأن الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن أن يكون هو الحل لتحقيق التنمية، ولأن التقدم يقوم على وضع سياسات حقيقية للتنمية الشاملة طويلة المدى، تتيح النهوض بالمؤسسات الاقتصادية وتزيد من إنتاجيتها وتضمن استدامتها وترفع من مستوى العدالة الاجتماعية، ولأن الاستقرار الاقتصادي للمؤسسات والتي تعد ركيزة التنمية واستمرارها في إنتاج القيمة وخلق الثروة الحقيقية لا يتأتى إلا في ظل مؤسسات اقتصادية رسمية قوية . هنا تأتي مسألة اندماج مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي لتلقي بظلالها على الحلول التنموية و تضاف إلى جملة الرهانات الواقعة على عاتق واضعي السياسة، وبناءا على ما سبق تتجه إشكاليتنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة وهي كالآتي

وبناءا على ما سبق تتجه إشكاليتنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة وهي كالأتي.

الأسئلة الفرعية:

1_ ما هي أسباب لجوء الشباب للعمل في القطاع غير الرسمي؟

2_ ما هي مجالات عمل الشباب في القطاع غير الرسمي؟

3_ مامدى قدرة القطاع غير الرسمي على توفير فرص العمل للشباب ؟

2. الفرضيات :

1.1. من أسباب لجوء الشباب للعمل غير الرسمي

2.1. العوامل المؤثرة في إنتشار البطالة في أوساط الشباب حسب الرأي العام المتجول.

3.1. تصورات الشباب البطال القطاع غير الرسمي.

3. أهمية البحث:

تم إختيار هذه الموضوع لعدة أسباب أهمها :

- التزايد المستمر لهذه الظاهرة في الآونة الأخيرة .
- أهمية القطاع غير الرسمي وتوازيها مع القطاع الرسمي .
- دراسة مفهوم وماهية الإقتصاد غير الرسمي .
- أسباب تزايد وتطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- إيجاد حلول تساعد على تقليل من أثار القطاع غير الرسمي.

4. أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تسليط الضوء على ما يلي:

1- إبراز الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي للاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التخطيط للتنمية الشاملة.

2- تسليط الضوء على خصائص الاقتصاد الغير الرسمي وكيف أن إهمال شرائح كبيرة وحساسة يؤدي إلى قصور الرؤية في التخطيط التنموي المستدام بجميع أبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية.

3- إبراز مدى الثروة الكامنة المادية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي و غير المستغلة لتحقيق فائض اقتصادي مستهدف، خاصة أنه يتصف بما يلي:

أ- إنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، لا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد (السرية في عمله شراء وبيعا و عملا)، أي بعيدا عن أعين الرقابة، ولا يمسك دفاتر نظامية. ب- إنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة سواء كانت (رسوم أم ضرائب أم خطط أم تقديم بيانات.. إلخ) ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة الغيره من القطاعات وبكل أشكالها. ج- ونظرا لتنوع مجالات عمله يطلق عليه أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه، فإذا كان متعاملا بسلعة محرمة الاستخدام والتعامل (أسلحة – مخدرات – سرقة الآثار – المتاجرة بالبشر.. إلخ).. سادته تسميه (الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة).Black Economy أما إذا كان التعامل به ممنوعا واستخدام السلعة مسموحا مثل (السوق السوداء لبعض السلع – إنتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة – دكاكين وورش غير مسجلة – دروس خصوصية – أعمال الأجرة – عقود من الباطن غير موثقة.. إلخ) .

5. منهجية البـحث:

إعتمدنا في بحثنا هذا على المناهج المستخدمة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي,ومحاولة تحديد مفهوم دقيق لها هذا من جهة أخرى خير أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور ونمو رقعة الاقتصاد غير الرسمي،كما إعتمدنا على المقاربة التحليلية وذلك بإستعراض المناهج والنماذج المحللة لهذه الظاهرة وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم عامة والجزائر خاصة ,مدعين ذلك بأرقام وجداول إحصائية من خلال إستعمال أدوات التحليل الإحصائية التي تنوعت مصادرها .

واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، كما أنه من المناهج من المناهج المستخدمة بشكل كثير، ويعود ذلك إلى أنه يقوم بدراسة ظاهرة مع رصدها بالواقع مع التعرف على كافة الأسباب، وأيضا العوامل المساهمة بحدوث الظاهرة من أجل الوصول إلى حل المشكلة.

يتمكن الباحث من قيام بتحليلي الظاهرة التي يتم دراستها ويقوم بالمقارنة بينها وبين كافة الظواهر الأخرى التي تتعلق بها لكي يتم تفسيرها وأيضا تحليلها واستنتاج الحلول بشكل مدروس.

6. الدراسات السابقة:

قبل البدء في عملية البحث عن الموضوع ما لابد من الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولها الباحثين من وجهات نظر مختلفة.

ومن بين هذه الدراسات التي إعتمدنا عليها نذكر :

1_ دراسة بن عيدة عبد الله الاصلاحات الاقتصادية وسياسية الخوصصة في البلدان العربية (مركز دراسة الوحدة العربية ط2 2005).

أبرز ماتوصلت إليه هذه الدراسة هو ضرورة إعتماد تشريعات جديدة في مجال الخوصصة ,تهدف إلى جلب المستفيدين المابدرين الاجانب من أجل عصرنة القطاع الإقتصادي وجلب روؤس الأموال .

2_دراسة محمد زوزي –تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر ,دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه (جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسير 2009،2010) وأهم ما إستخلصته الدراسة هو ضرورة إيجاد الإدارة الحقيقية التى تؤمن بدور القطاع الخاص في عملية التنمية لابعاده من الهاشمية في الاستثمارات وتقديم التسهيلات المالية له ,مع ضرورة إصلاح الجهاز الاداري الذي يعتبر ضرورة حتمية لتطوير نظام برامج الاصلاح .

3_دراسة مولاي لخضر عبد الرزاق –متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة –الجزائر ,أطروحة دكتوراه (جامعة أبي بكر بلقايد)كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير والعلوم التجارية 2019-2010)خلصت الدراسة إلى وجوب إحداث إصلاح إداري للقضاء على مظاهر الفساد الاداري في الجزائر وضرورة تعزيز الانفتاح على الاقتصاد العالي ,إتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط رؤوس الاموال ,وكذلك القطاع الخاص الوطني لتغيير بنية الاقتصاد الجزائري بتنويع الإنتاج وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

في المقابل هذه الدراسة ركزت على دراسة القطاع الخاص في الجزائر بعد الانفتاح الاقتصادي والاعلان الرسمي عن فتح مجال لهذا القطاع لمشاركته في النشاط الاقتصادي وأهم ماخلصت إليه هذه الدراسة ,ان هناك دورا إيجابيا لهذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية لكن على الدولة ان تقوم بتدعيمه ورفع العقبات عنه.

7. صعوبات البحث:

-ككل بحث هناك دوكا عراقيل وصعوبات تواجه الأبحاث أثناء الدراسة أهمها:

_تشعب الموضوع وإتساعه مما يجعل حصره صعب.

_تعدد مفاهيم وتعاريف ومصطلاحات وتسميات هذا الموضوع مما يجعل تحديده صعب .

_قلة الاحصائيات المتعلقة بهدف الظاهرة خاصة في السنوات الاخيرة.

_قلة المراجع والمصادر مما يجعل صعوبة البحث في هذا الموضوع

الفصل الثاني: ماهية الإقتصاد غير الرسمي

تمهيد

أولا: الإطار المفاهيمي حول الإقتصاد غير الرسمي

1. نشأة القطاع غير الرسمي والإتجاهات المفسرة له وتطوره التاريخي

2. مختلف التسميات والتعاريف المطلقة على الإقتصاد غير الرمسي

3. سمات والخصائص التي تميز القطاع غير الرسمي

4. العوامل التي أدت غلى بروز القطاع غير الرسمي وإستفحاله

5. أبرز أدوار القطاع غير الرسمي

ثانيا: ركائز الإقتصاد غير الرسمي

1. العلاقة بين الإقتصاد غير الرسمي والرسمي

2.أهم الظواهر المحيطة بالإقتصاد غير الرسمي

3. الآثار والإنعكاسات المترتبة عن الإقتصاد غير الرسمي

4. السياسات المنتهجة لمواجهة الإقتصاد غير الرسمي

5. القطاع غير الرسمي بين تدعيمه ورفضه

خلاصة الفصل

تمهيد:

الاقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعة في كل دول العالم، بحيث لا يوجد إقتصاد وطني يخلو في أي دولة من وجود دائرة من النشاطات الاقتصادية السوداء ،فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة والتي تحمل الكثير من الجدل ،باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل أنشطة الاقتصاد الرسمي ،لهذا تبقى الدراسات التي تطرق لها هذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية نظرا لصعوبة تحديد الدائرة بدقة.

ولقد غرف الاقتصاد الجزائري مراحل وأزمات إقتصادية ،والتي برزت بشكل عام مكانة تشغيل غير الرسمي كظاهرة تتمتع بتوسع والتنوع ،خاصة في مرحلة الانتقالية التي لا تظل تعرفها الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد سوق.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل تحديد جذور الاقتصاد غير الرسمي والتسميات المختلفة له، في إطار إيجاد حلول واقتراحات للحد منه.

أولا: الإطار المفاهيمي حول الإقتصاد غير الرسمي

1. نشأة القطاع غير الرسمي في الجزائر والإتجات المفسرة والتطور التاريخي له:

بدأ ظهور القطاع الغير رسمي في منمصف الثمانينات، هاتته الفترة التي شهدت فيها الجزائر أزمة إقتصادية حادة عنها بروز عدة سلبيات، كان لها تأثيرا كبيرا عل ى لإقتصاد الوطني مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات إنبثق عنها تغيير نظام الإشتراكي المتبع، وتبني النظام إقتصاد السوق.

وهذا الإنتقال كان له بدوره إنعكاسات سلبية على الناحية الإقتصادية والإجتماعية وهو ما ساعهد على زيادة تنامي هذا القطاع.[1]

فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر، بل تمخض عن جملة التغيرات الإقتصادية السياسية الإجتماعية التي مر بها هذا البلد، ويمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع الغير رسمي في الجزائر إلى ما يلي:

أ. مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي 1962-1985م:

تميزت هذه الفترة بإنخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يشتغلون قفي المؤسسات والقطاعات العمومية فإن معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ والمعوقين.

ب. مرحلة إستفحال القطاع غير الرسمي 1986م إلى نهاية التسعينات:

خلال هذه لفترة قامت الجزائر بعدة إصلاحات كانت تهدف إلى إقامة إستراتيبجية تساعدها إلى الخروج من الأزمات المتعاقبة عليها، فالإصلاح أول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989م، والذي نتج عنه ظهور بداية الحرية الإقتصادية في الجزائر.

أما الإصلاح الثاني فكان في سنة 1993م وكان يهدف إلى إيجاد الأزمة الإقتصادية في الجزتائر، ولقد أطلق على هذا الإقتصاد في هذه الفترة "بالإقتصاد الحر".

وتمكن الإصلاح الثالث في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندةوق النقد الدولي الجزائري الإلتزام به.

لقد عرف الإقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة عدم الإستقرار، مما نتج عن ذلك إنتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها "ظاهرة بائعي الأرصفة" وذلك بسبب زيادة نسبة البطاللة التي يوضحها الجدول التالي:

[1] ملاك قارة قطاع غير الرسمي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، بد، بس، ص176-177.

الجدول (01): تطور معدل البطالة في الجزائر

السنوات	85	87	89	90	91	93	94	95	96	97	98	99	2000
معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	21.2	23.2	24.4	28.1	28	28	28	29.2	29.5

ج. مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي من 1998 إلى يومنا هذا:

لوحظ إرتفاع سريع للقطاع الغير رسمي في هذه الفترة، وهذا راجع إلى تزايد البطالين خاصة فئة النمثقفين الذين يحملون شهادات جامعية.

إن الجدول التالي يوضح لنا نسبة مئوية للإقتصاد غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام عبر مختلف دول إفريقيا:

الجدول (02): النسبة المئوية للإقتصاد غير الرسمي للناتج الداخلي الخام عبر مختلف دول إفريقيا[1]

المنطقة	البلد	عدد السكان (بالملايين)	الإقتصاد غير الرسمي (%PNB)
إفريقيا الشمالية	الجزائر	31.8	34.1
	مصر	67.6	35.1
	تونس	9.9	38.4
	المغرب	30.1	36.4
إفريقيا الجنوبية	بنين	6.7	45.2
	السنغال	10.2	43.2
	كينيا	31.9	34.3
	ساحل العاج	16.8	39.9

1.1. نشأة القطاع غير الرسمي:

لو سلطنا لضوء المراحل التي مرت بها المجتمعات للاحظنا أن بروز القطاع غير الرسمي سبق القطاع الرسمي، والدولة في حد ذاتها حيث أن في المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد يزاولون نشاطات إقتصادية بسيطة ستتماشى مع إحتياجاتهم البسيطة، لذلك كانوا غير مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها، بسبب عدم تواجد هيئة على تنظيم العلاقات فيما بينهم، ومن بينهم من ناحية، وبين ألأفراد من ناحية أخرى حيث لم تكن هناك

[1] ملاك قارة المرجع السابق، ص177-178.

حاجة للحصول على ترخيص للقيام بالأعمال الإقتصادية والتجارية، وبالتالب يمكن القول بأن هذه الأنشطة بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الإقتصادي.

وكما هو معروف أن تالهدف الأساسي للفرد من قيامه بالنشاطات الإقتصادية والتجارية هو تعظيم الربح، ومع القوانين والعراقيل التي فرضتها الدولة والتي صعبت أو بالأحر أنقصت من ربح الفرد، هذا ما أدى إلى تجاوز هذه القوانين لتوجد أنمشطة غير رسمية سواء كانت ظاهرة أو سرية.

وهكذا ظهر بما يسمى "الإقتصاد غير الرسمي" الناتج عن الحاجة إلى تجنب القيود المفروضة على النشاط الإقتصادي، وهكذا يمكن إعتبار الإقتصاد غير الرسمي آفة إقتصادية مخالفة للقانون تضخمت وتغلغلت في مختلف المعاملات الإقتصادية رغم عدم مشروعيتها.[1]

2.1. الإتجاهات النظرية المفسرة لنشأة القطاع غير الرسمي:

الإتجاه الأول:

يفسر وجود هذا القطاع في ضوء مفهوم التحضر الشديد أو الزائد فقد كانت هذه الدرجة من التحضر سببا في الهجرة المزايدة للعمل من الريفإلى المدينة، مما أدى إلى عجز قطاعات الإقتصاد الرسمي الحكومية والخاصة عن إستيعاب المهاجرين، وحقيقة الأمر أن التحضر الزائد ليس في حد ذاته سبب تركز القطاع غير الرسمي في المدن، ولكن تحيز الدولة في تخطيطها لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، وتضحياتها بمنافع سكان الأحياء الفقيرة لمصلحة قاطني الأحياء الراقية، وهو الذي أسهم في إنتشار القطاع الرسمي في الأوساط الحضرية مقارنة بالريف الذي يوجد به نشاط إقتصادي غير رسمي، ويلكنه أقل إنتشارا وعلى ذا يمكن القول أن نشاط الإقتصاد غير الرسمي لا يرتبط بمنطقة إيكولوجية معينة، وإنما هو محصل القرارات السياسية غير الموازية التي تتعلق بتخطيط موارد المجتمع.

[1] بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر –دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعل ةوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013، ص 15.

الإتجاه الثاني:

يذهب أصحابه إلى نشأة القطاع غير الرسمي نتيجة طبيعة آليات النشاط الرأسمالي، وهو من هذه الناحية يشكل قطاعا مكمل للإقتصاد الرسمي (قطاعات غير منعزلان وغير مغلقان) على حد التعبير "ميلتون سانتوس".

كما يضيف منظري هذا الإتجاه أن القطاع غير الرسمي يشمل على كل الأنشطة التيس تحقق دخلا ولا تخضع لتنظيم الدولة، وتبعا لذلك فإنه لا يتحمل أي تكاليف يتحملها القطاع الرسمي، ولا يستقبل العاملون به أية حقوق أو خدمات، مما تنص عليه القوانين والقواعد الإدارية التي تنظم علاقات ملكية، وتراخيص وعقةود العمل والقروض المالية وغيرها[1]، كما يرى الذين ينطلقون من هذا المنظور أن "غير الرسمية" هي السمة الأصلية للنشاط الإقتصادي، الذي أرسيت قواعده إبان القرن التاسع عشر (19) وإزدهر مع أوائل القرن العشرين (20)، حيث تزايد النمو الصناعي في كثير من البلدان وتزايد التشريعات المالية والعمالية وصفوف النقابات العمالية، الأمر الذي أضخم الجهاز البيروقراطي للدولة، فإنقسم الإقتصاد إلى قسمين، إحداهما تسيطر عليه الدولة وتقوم بتنظيمه، والآخر يتكون من الأنشطة الإقتصادية الصغيرة التي تعمل بعيدا عن سيطرة الدولة.

الإتجاه الثالث:

يرى أصحابه أن ظاهرة القطاع غير الرسمي لا ترتبط بالتوزيع السكاني للنشاط الإقتصادي ولا تمكن من ديناميات سوق العمل والإنتاج، وإنما ترجع إلى القواعد الإدارية والقوانين المتعددة والمعقدة التي فرضتها الدولة التي تتبنى فكرا ليبراليا لتنظيم الإقتصاد، وقد إستخدمت الدولة هذه القوانين كأداة تمنح بمقتضاها مزايا المشاركة في الإقتصاد الرسمي لنخبة من الرأسماليين وأصحاب الثروات، والتحول بواسطتها دون دخول غيره إلى قطاعات هذا الإقتصاد.

إن "غير الرسمي" تعد أكثر من كونها مجرد آلية لتجارب مع حذرة العمل بالمناطق الحضرية، فهو يمثل قوى الإنتاج الحقيقية داخل إقتصاد يحمل معالم رأسمالية تجارية، وتبعا لذلك يكون المستثمر في القطاع غير الرسمي مجرد منتج هاشمي يتسم بمستوى منخفض للإنتاجية إنما هو شخص إستطاع أن يباشر نشاطا إقتصاديا تنظر إليه الدولة على أنه مخالف للقوانين، وهكذا نجد أن الدولة بممارساتها الإقتصادية عبر حقب تاريخية متتالية وبسبب إنحازها إلى النخبة الرأسمالية، وكذا أسهمت في خلق قطاع غير رسمي الذي أولى إليه كل من لم يتمكن من العمل في

[1] بوزيدي سليمان، دور القطاع الغير رسمي في التنمية الحضارية، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر، ص175.

المنشأة الإقتصادية التي نشأت في الإطار الذي حددته الدولة وكل من لم يكفه دخله من العمل في تلك المنشآت[1].

3.1. التطور التاريخي:

تباينت الآراء والنظريات حول تحديد نشأة وظهور الإقتصاد غير الرسمي بين من ربطه بظهور الضرائب، ومن ربطه بالمذهب التجاري وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

1.3.1. ظهور الإقتصاد غير الرسمي لظهور الضرائب:

يرتبط حبيب هذا التوجه ظهور إقتصاد غير رسمي بداية ظهور الأنشطة الإقتصادية القائمة على وجود ضرائب، فوجود الضرائب فرق بين أنواع الإقتصاد القائم، فحول النشاط إلى طرفين، طرف يصب في مصب شرعي فيدخل في حسابات الدولة، وطرف يصب في مصب غير شرعي ولا يدخل في حساباتها، وفي هذا السياق يعتبر النظام الضريبي في مصر قديما من أفضل النظم الضريبية وأقدمها على ألإطلاق، حيث كان جند طوال اليوم في الشوارع ليترقبوا ما يحدث من أعمال وأنشطة إقتصادية ويجمع ون عليه الضرائب، وهذا يمكن اعتباره أقدم بداية لظهور الإقتصاد غير الرسمي من خلال التهرب من دفع الضرائب.

2.3.1. ظهور الإقتصاد غير الرسمي بظهور المذهب التجاري:

قام الإقتصادي بيروفي هيرناند دي سوتو "Hernand Desoto" في إطار دراسة له بإعادة قراءة تاريخ الدول المتقدمة ليرى لإذا ما كانت قد شهدت قبل تطورها شبها بين الإنقسام في الإقتصاد الرسمي وغير الرسمي والذي وجده في إقتصاديات الدول المختلفة وخلص أنه بالرغم من المؤرخين لم يستخدموا مصطلح "رسمي" و"غير رسمي" في تلك الفترة، إلا أن وضعهم للحياة الإقتصادية في أوربا بين القرنين الخامس عشر (15) والتاسع عشر وهي الفترة التي ساد فيها المذهب التجاري، يتضمن شبها كبيرا بما وجده في مختلف أرجاء الدول المتخلفة، ومن ثم فهو يرى أنه كما هو الحال في البلدان المختلفة توجد في البلدان المركانتيلبية مجموعة صغيرة من التجار والنبلاء ذات إمتيازات تعمل بمباركة السلطات، وطبقة كبيرة من الفقراء.[2]

[1] بوزيدي سليمان، المرجع السابق، ص176.

[2] رشيدة حمودة، إشكالية إندماج المؤسسات الإقتصادية غير رسمية في الإقتصاد الرسشمي في الجزائر، بين تحديات والحلول، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 3-4

2. مختلف التسميات ومصطلحات الإقتصاد غير الرسمي:

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الإقتصاد ولقد لخصها الإقتصادي Jeren Chales willard 1989م في الجدول التالي:

الجدول (03): المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي

– Economie non officielle	**– Economie non observée**
– Economie non déclaré	**– Economie cachée**
– Economie dissimulée	**– Economie souterraine**
– Economie submergée	**– Economie clandestine**
– Economie submergée	**– Economie secondaire**
– Economie sous–marine	**– Economie duale**
– Economie parallée	**– Economie occulte**
– Economie autonome	**– Economie noire**
– Economie grise	**– Economie irrégulière**
– Economie marginale	**– Economie périphérique**
– Economie invisible	**– Economie de l'ombre**
– contre– économie	**– Economie informelle**
– Economie illégale	
– Economie non enregistrée	

ويمكن تقسيم ما استخدم من مصطلحات لتقسيم ظاهرة إلى ثلاثة أنواع.

المجموعة الأولى:

تشير إلى مفهوم السرية، أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على السرية الظاهرة من أبرزها:

إقتصاد تحت الأرض أو إقتصاد تحتي Economie sous-marine

إقتصاد أسود Economie noir

إقتصاد سري Economie cache

إقتصاد الأبواب الخلفية أو الإقتصاد الخفي Economie souterraine[1]

المجموعة الثانية:

تشير إلى مفهوم اللانظامية، توحي تلك المجموعة باللانظامية الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لذلك المفهوم الإقتصاد الرسمي Economie non officiel الإقتصاد اللانظامي الإقتصاد الغير المرصود والإقتصاد غير منظم

ضم 8 المجموعة الثالثة:

تشير إلى العلاقة بالإقتصاد الرسمي ومن أبرز المفاهيم التي أستخدمت لتحديد ظاهرة الإقتصاد والإقتصاد الموازي Economie parallile ويعبر هذا عن المفهومات ذات علاقة إقتصاد الرسمي لتلك الظاهرة بإعتبارها عملية ديناميكية تؤثر وتتأثر بالإقتصاد الرسمي

إختلفت التعاريف الخاصة بالإقتصاد بإختلاف وجهات النظر لمختلف الأخصائيين الإقتصاديين والمنظمات الإقتصادية الدولية وسنحاول ذكر عديد من التعاريف

أ. حسب تقرير كينيا مكتب العمل الدولي BTT:

يعود تقرير الأول للإقتصاد الغير رسمي الذي قبله مكتب العمل الدوليBTT ودعمته منظمة العمل الدولية Organisation de travail OTT إلى سنة 1972م وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجزت في كينيا إستنادا إلى معايير قد حددها سنة 1971م يعتبر الإقتصاد الغير رسمي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة

1- سهولة دخول السوق.

2- الملكية العائلية للمؤسسة.

3- الإعتماد بشكل واسع على اليد العاملة حيث تعتبر أهم عوامل الإنتاج.

4- سلطات على نطاق صغير الحجم وصغير للمؤسسة.

5- تكوين مكتب خارج للنطاق المدرسي.

6- أسواق ذات منافسة غير منظمة.

[1] بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة حالة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، 2013-2014، ص.16

7- سهولة الحصول على عمل داخل هذا القطاع بسبب غياب أي قيود.

وقد بدأ الجدل والنقاش بعد تقرير كينيا 1972م فظهرت أول وجهة نظر مختلفين لتحليل القطاع الغير رسمي ما بين الإقتصادي K.HAPRT والمكتب الدولي للعمل BTT ونلخص ذلك في ما يلي:

بالنسبة K.HAPRT : قد كرح مشكل الدخل أو العائد غير رسمي كدخل إضافي والمكمل للعائد الرئيسي الذي يكسبه الفرد من نشاط رسمي وبالتالي فقد أشار K.HAPRT هنا إلى التحديد مستوى العائلات حيث يشير إلى الدخل العائلي المكون من دخل رسمي ودخل غير رسمي[1].

بالنسبة للمكتب الدولي للعمل BTT :

عرف القطاع الغير رسمي على أنه قطاع يضم مجموعة من وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص والمعايير الخاصة بالإضافة إلى ضعف مستوى قوانين التي تحكم سير هذه الوحدات حيث إعتمدت معظم الحكومات والمؤسسات العالمية هذا المنهج بهدف قياس النشاطات غير رسمية ودرجة مساهمتها وكذلك تميز ما بين الوحدات الإنتاجية الرسمية وغير رسمية.

ب. حسب الملتقى الدولي للإحصائيات العمل CIST:

يعرف مكتب الدولي للعمل القطاع الغير رسمي بصفة عامة على أنه مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلع أو خدمات بهدف خلق مناصب ومداخيل للأفراد الممارسين لهذه النشاطات فتتميز هذه الوحدات من مجموعة من الخصائص نذكر منها:

- ضعف مستوى التنظيم.
- إقتصاد السلع الضعيف.
- تقسيم بين العامل ورأس المال والعامل كعامل إنتاج.
- تعتمد علاقات العمل على ما يسمى بالعمل الموسمي والعلاقات العائلية والإجتماعية

المؤتمر الدولي للإحصائيات العمل CIST14:

إنعقد المؤتمر سنة 1987م وقد عرف القطاع الغير رسمي على أنه مجموعة من النشاطات الصغيرة والمستقلة تشغل مجموعة من العمال سواء كانوا يتحصلان عن الدخل أولى (في حالة مؤسسة عائلية)

المؤتمر الدولي للإحصائيات العمل CIST 15 :

[1] بورعدة حورية، المرجع السابق، ص19.

إنعقد المؤتمر سنة 1993م ولقد خصص لدراسة القطاع غير رسمي ومناقشة مختلف جوانبه عل نطاق أوسع وعرف القطاع الغير رسمي على انه قطاع تابع أو ثانوي لقطاع المؤسسات للعائلات والمعتمد في نظام المحاسبة لأمم المتحدة بمعنى مؤسسا للقطاع الغير رسمي كمجموعة من المؤسسات الفردية التابعة لقطاع العائلات.

ج. تعريف النظام المحاسبي الوطني لأمم المتحدة SCM 93 :

يعتبر نظام المحاسبة الوطنية للإقتصاد الغير رسمي مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير ظاهرة وغير محسوبة في الحسابات الوطنية وغير مسجلة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة كما يعرف القطاع الغير رسمي على أنه مركب من مجموعة من الوحدات إقتصادية مخفية في شكل مؤسسات فردية تنتمي لقطاع العائلات لا توظف إجراء بضفة دائمة بل بصفة مؤقتة.

د. تعريف المجلس الوطني الإقصادي والإجتماعي CNEC بالجزائر:

عرف النشاط على أنه عبارة عن عمليات إنتاج وتبادل خبرات والخدمات التي لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن إحصائيات المحاسبة وعرف الأستاذ "أحمد هني" على أنه ينحصر في جملة النشاطات التي لا تراها الدولة وإنها تعتمد بغض البصر عنها.

ويمكن التوصل إلى تعريف إقتصاد الغير رسمي أو الموازي أو الخفي هو إقتصاد يشمل دخول المحققة بطرق شرعية ولكن لا يتم إعلان عن الإجراءات المحققة لدى المصالح الضريبية، وكذلك دخول المحققة من الأنشطة الغير شرعية (كالمخدرات، تهريب السلع، والدعارة) كما يشمل أيضا كافة المعاملات والمبادلات العينة التي تتم دون إستخدام النفوذ، وبمعنى شامل مجموع الدخول التي لا تدخل ضمن الحسابات القومية.[1]

يعرف الآن موريس قطاع غير رسمي بأنه قطاع أكثر تعميقا فهو نظام متعدد وشامل، أي شكل سوق السوداء العنصر الأكثر بروزا، فهو نظام يفرض نفسه في مختلف المجالات إعادة الإنتاج الفيزيقي بهدف الثغرات التي يتركها القطاع الرسمي، فهو أيضا رد فعل شعبي أمام بحر الدولة والقطاع الرسمي يعد كحل مشكلات البطالة، إذ يتميز بقدرة كبيرة على إستعاب العمالة الفائضة، وتعتبر العمالة أزمة القطاع الرسمي.

ويعرفه البعض بأنه ذلك القطاع الذي يتكون من مجموعة المنشآت التي تستخدم أقل من ستة عاملين في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وتلك تستخدم أقل من ثلاثة عاملين في قطاع التجارة بالإضافة إلى العاملين بمنازلهم.

كما يقصد بالقطاع غير الرسمي هي تلك الفئة من الصناع أو التجار التي تعمل التي تعمل في الحقاء وهدفهم الأول هو الحصول على الربح السريع دون الإلتزام بأي أبعاد سواء تأمينية أو ضريبية، بصورة أبسط يمكن تعريفه

[1] بورعدية حورية، المرجع الابق، ص22.

بأنه أنشطة إقتصادية لرقابة الحكومة، ولا يتم تحصيل الضرائب عنها كما أنها لا تتدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، على خلاف أنشطة القطاع غير الرسمي التي تخضع لنظام ضريبي والرقابة في حساب الناتج الإجمالي[1] .

تعريف النشاط غير الرسمي:

هو المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو الحصول على الأموال أو الخدمات، ويتميز النشاط الإقتصادي بصفتين إحداهما إجتماعية وأخرى فردية، وتتمثل الصفة الإجتماعية بالتبعية المتبادلة بين الشخص وأفراد الهيئة الإجتماعية مع بعضهم البعض بصفتهم منتجين، أما الصفة الفردية في النشاط الإقتصادي ومصدرها أن قيمة الفرد كعنصر إقتصادي تعتمد إلى درجة كبيرة على صفاته الشخصية كالذكاء وحب النظام والرغبة في العمل وخدمة المجتمع، ويقصد أيضا بالأنشطة المتعلقة بالإنتاج التوزيع والإستهلاك ويكون في شكل علاقة الإنسان والطبيعة وعلاقة الإنسان بالإنسان، والنشاط غير الرسمي حسب مكتب العمل الدولي يتميز بمعايير عدة ومنها.

- نشاط غير المسجل في صندوق الضمان الإجتماعي ولدى مصالح الضرائب.
- نشاطات تمارس بدون سجل تجاري
- نشاطات غير قانونية .
- نشاطات محضورة.
- نشاطات رئيسية أو ثانوية مصرح بها.
- نشاطات متنقلة غير مصرح بها.

3. سمات وخصائص التي تميز القطاع الغير الرسمي:

تميز القطاع الغير الرسمي بعدة سمات يمكن من خلالها تصنيفه أو تمييزه عن القطاع الرسمي ونذكر هذه الخصائص في ما يلي:

1. الإفتقار إلى التنظيم: يتسم القطاع الغير الرسمي بالتحرر من القيود التنظيمية، التي يتسم بها القطاع الرسمي في اغلب إجراءاته من حيث تنظيم العمل ونمط الإنتاج وعملية التسويق.

2. المرونة: عدم خضوع القطاع الغير الرسمي بالقوانين الرسمية، أدى إلى إتباع قواعد أكسبته سمات أخرى منها المرونة في العمل الأجر ونظام السوق.

[1] دوبي صورية، عمل المرأة قطاع غير الرسمي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم الإجتماع عمل وتنظيم، كلية العلوم الإجتماعية قسم العلوم الإجتماعية، جامعة عبد الحميد إبن باديس، الجزائر، 2018-2019، ص45-49.

3. مرونة الأجر: تتوقف هذه الأخيرة بحسب طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يمارس قطاع غير الرسمي.

4. مرونة العمل: يتضح عنصر المرونة من جهة أوقات العمل اليومي.

5. مرونة نظم السوق: هي غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية وتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج وتبادل لصعوبة إيجاد قنوات الإتصال والتسويق على نطاق أوسع.

6. ضآلة رأسمال والتكنولوجيا المستخدمة: يعتمد العمل في القطاع غير الرسمي بصورة أساسية على الجهد البشري وتكثيف العمالة مقابل رأس مال، أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تحتاج غلى إستخدام طاقة.

7. ضعف حجم المنشأة: يتم قطاع غير الرسمي بصغر حجم المنشأة غالبا إن وجدت، لا توجد منشأة على الإطلاق في حالة البائعة المتجولون وليس هناك محدد لممارسة النشاط الإقتصادي.[1]

8. تدني مستوى المهارة في العاملين، الأعمال الممارسة في القطاع غير الرسمي غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل.[2]

يرتبط الإقتصاد غير الرسمي بمنشآت ثابتة ومحددة جغرافيا مثل (ورش الميكانيكيا أو الملاهي الليلة أو المحلات التجارية أو صالونات الحلاقة أو بعض الورشات الصغيرة)، وقد إرتبط بمكان جغرافي غير محدد وغير مسجل رسميا (مثل البائعة المتجولة، عمال الأجرة المدرسون الخصوصيون)، ورغم هذا التنوع إلا أنه يوجد بعض الخصائص المشتركة بين هاذين النوعين من إشكال الإقتصاد غير الرسمي والتي من أهمها ما يلي.

- في الأغلب تستخدم التكنولوجيا الغير متطورة وبالتالي يعتمد على الإستخدام الكثيف للعمال بدلا من رأس المال.
- أغلبها تتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية.
- غالبا ما يكون صاحب العمل هو المدير حيث لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية.
- لا تتحمل أي إلتزامات إتجاه الدولة سواء رسوم أو ضرائب أو تأمينات والتقييد بنفس الوقت من خدمات البنية التحتية الموجودة بالبلاد.
- يتعاون دخل العاملين في ما بينهم من يسعى فقط إلى سد متطلبات حياتهم وحياة من يعمل، ومنه يتجه نحو الشراء السريع وهذا يخشى من تحوله إلى إقتصاد إجرامي.

[1] رشيدة حمودة، المرجع السابق، ص16.

[2] بورعدية حورية، المرجع السابق، ص 22- 24.

- أغلب منتجاته متجه نحو السوق الداخلية.
- أغلب هذه الأنشطة تصنف بصغرها ويتم إستخدام المنازل وخاصة المنازل المخالفة في المزاولة لهذه الأنشطة.
- يضم القطاع غير الرسمي مختلف الشرائح الإجتماعية من مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة والمؤهلات العليا وحتى شهادات الدكتوراه.[1]

4. العوامل التي أدت إلى بروز الإقتصاد غير الرسمي وإستفحاله:

هناك مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة التي ساهمت في ظهور تكوين ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في دول العالم، وبما أن هذه الظاهرة إقتصادية لها أبعاد سياسية وإجتماعية، فمن المتوقع أن تك وأن أسبابها سياسية وإجتماعية إلى جانب الإقتصادية، ويمكن حصر هذه العوامل والأسباب المؤدية إلى بروز الإقتصاد غير الرسمي وإستفحاله في ما يلي:

1.4. العوامل الإقتصادية: وهو ما يطلق عليه الانظمة الليبيرالية بمفهوم الإنحراف الإقتصادي والذي يعود سببه الرئيسي إلى التدخل المفرط للدولة في الحياة الإقتصادية، مما نتج عنه مشاكل غقتصادية ودوافع تؤدي إلى بروز القطاع غير الرسمي ونذكر منها:

أ. ندرة السلع: هي من أحد الأسباب الرئيسية في نمو الإقتصاد وهو نقص عرض السلع الإستهلاكية والكمالية، وسهولة تلاعب في السلع التي توفرها الحكومة والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة، بحيث أن النظام الخاص بالأسعار عادة ما يكون غير مناسب، ولا يعكس مستوى الندرة فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة، وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى زيادة فائض الطلب على السلع الإستهلاكية، ويؤدي ذلك إلى إزدهار أنشطة الإقتصاد الخفي، أما من خلال إعادة بيع السلع بصورة قانونية أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الإقتصاد الخفي للوفاء بإحتياجات الطلب عليه.

ب. العبئ الضريبي: تلعب الضرائب دورا هاما في تكوين النمو الإقتصادي الخفي، إذ تتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الإقتصاد الخفي إذا كانت الأنشطة في الإقتصاد الرسمي تتعرض بالمزيد من الضرائب في الوقت الآخر، والأنظمة الضريبية غير العادة تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن حيل وطرق التي تمكنهم من التهرب

[1] الدكتور المؤمون علي عبد المطلب جبر، إقتصاد غير الرسمي في مصر، نموذج دروس خصوصية التقنين والإلغاء، مجلة علمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع13، جانفي 2010، ص ص525- 527.

من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الإقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمولية والمساواة والتوازن[1].

ج. البنية الإقتصادية والأزمات الإقتصادية: هناك جملة من العوامل الإقتصادية التي تساعد على زيادة رقعة الإقتصاد غير الرسمي مثل"التعديل الهيكلي الإقتصادي"، المرتبط بالإصلاحات الإقتصادية أو الأزمات الإقتصادية، حيث مما لا شك فيه أن سياسات الإستقرار والتعديل الهيكلي "سنوات الثمانينات والتسعينات"، في كير من بلدان أدت إلى ظهور الفقر والبطالة كل ساهمت في زيادة وتوسيع الإقتصاد غير الرسمي.

د. دور المشروعات الصغيرة في خلق الإقتصاد غير الرسمي: تعتبر المشروعات الصغيرة بدرجة كبيرة عن نمو وإزدهار الإقتصاد الخفي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها بإستخدام النفوض السائلة، من المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على إستخدام النفوذ السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية.

2.4. العوامل الإدارية:

تلعب هذه العوامل دورا هاما في بروز إستفحان ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي وتتمثل أساسا في البيروقراطية، التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم وتنحصر هذه العوامل في القيود الحكومية، الإجراءات الإدارية، الفساد الإداري.

أ. نظم الإجراءات الإدارية: تعقد الإجراءات الإدارية الضرورية بخلق نشاط إقتصادي معين والمتمثلة في إستخراج الوثائق مرورا بإيداعها حتى مرحلة الحصول على سجل تاريخي، كل هذه الإجراءات تعرقل المتعاملين الإقتصاديين من تأسيس شركات أعمال أو إستثمار مما دفع بهم إلى محاولة التهرب من الدولة والخضوع للتسجيل الرسمي والإجراءات الإدارية.

ب. النظم والقيود الحكومية: تعتبر القيود الحكومية والمروضة على النشاط الإقصادي أحد أسباب ظهور الإقتصاد غي رسمي، حيث نرى أن هنا أنه حتى إذا لم تكن هناك ضرائب فإن الإقتصاد غير الرسمي يستمر في ظهور بسبب القيود والقوانين والتنظيمات العمومية التي تعرقل قيام النشاط الإقتصادي[2].

3.4. العوامل الإجتماعية: إن ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي هي ظاهرة إقتصادية أدت إلى ظهورها دوافع وأسباب إقتصادية، لكن هذا لا يمنع من وجود أسباب إجتماعية ساهمة بشكل أو آخر في بروز هذه الظاهرة، و كذا أثرت بشكل كبير على زيادة حجمها، وهذه العوامل الإجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى نذكر منها:

[1] بورعدة حورية، المرجع السابق، ص28.

[2] بورعدة حورية، المرجع السابق، ص32.

أ- أثر الفقر على زيادة حجم الإقتصاد غير رسمي: هناك علاقة تربط بين ظاهرة الفقر وظاهرة الإقتصاد غير رسمي، بحيث كلما زادت حدة الفقر توسع حجم قطاع غير رسمي، لكن كون الفرد فقير لا يعني أنه بطال وإنما من الممكن أن يكون فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليها، ولهذا نلاحظ أن الدول أكثر فقرا تحتوي على معدلات كبرى من الإقتصاد غير رسمي.

ب- أثر النمو الديمغرافي على الإقتصاد غير الرسمي: عند تحليل النمو الإقتصادي غير رسمي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديمغرافي في الدول النامية، حيث أن النمو قطاع غير رسمي مرتبط بفائض في اليد العاملة، والتي يستوعبها سوق العمل، هناك عامل مهم في نمو زيادة حجم القطاع غير رسمي هو النزوح الريفي المتزايد في المدن حيث أن هؤلاء المهاجرين نحو المدن والباحثين عن عمل في القطاع غير رسمي لتحسين مداخيلهم والمستوى المعيشي وعادتا ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير رسمي لعدم توفير مناصب شغل ولعدم تأهيلهم، ومنه بصفة عامة كلما زاد ضبط الإتصال زادت محاولة تهرب الضرائب من الدوافع مما يأدي إلى خلق أنشطة لا يمكن مراقبتها، ترتبط بظاهرة الإقتصاد الأسود وقد تتعلق لوائح الحكومي بأسواق العمل وأسواق المال وأسواق السلع وأسواق الصرف الأجنبي.[1]

ج- الفساد الإداري : في كثير من البلدان يمنح للموظفين العموميين مسؤوليات وسلطات، قد لا تتناسب مع مساويات الدخول التي يتقاضونها ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك فجوة بين هذه الدخول والمستويات الالزمة لتوفير مستوى معيشة مناسب له، من المتوقع أن تنشأ إتجاهات سلوكية لدى الموظفين العموميين للحصول على دخول غير مشروعة من جراء إستخدام النفوذ والسلطات المسموحة لبعض الوظائف العامة طالما أعطية سبل في تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة.

4.4. العومل السياسية:

يعتبر العامل السياسي عاملا أساسيا في ظهور القطاع غير رسمي ونموه، إذ أن ضعف المؤسسات الحكومية في تأدية مهامها خلال مراحل الإستقرار السياسي خاصة في ظل غياب الشرعية، التي تدعم الحكومة من شأنه أن يأدي إلى إتساع حجم الأنشطة الموازية، وقد لاحظنا ذلك في العديد من الدول التي تنامت ظاهرة الإرهاب الهجمي وكذلك ظاهرة الحروب الأهلية وهذا ما سبب من تدمير النسبة الإقتصادية وتوقيف عجلة التنمية في الدولة.

[1] بورعدة حورية، الإقتصاد غير رسمي في الجزائر، دراسة حالة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لشهادة ماجستير في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2013-2014، ص 27-35.

ويمكننا القول أن لا إستقرار سياسي متزامن مع تحرير إقتصادي غير مراقب من قبل الدولة، من شأنه يتركالحقل فارغا حر أماما نمو إتساع الأنشطة غير رسمية.

ومن كل هذه العوامل(الإقتصادية، الإدارية، الإجتماعية، السياسية) سهمة بشكل كبير في بروز الإقتصاد غير رسمي وتوسع حجمه.[1]

5. القطاع غير الرسمي وأبرز أدواره:

أعطية عدة تسميات للقطاع الغير الرسمي بحسب إختلاف التوجهات البحثية وحتى الإيديولوجية للذين تناولوا بالتحديد والدراسة، حيث وصف بالقطاع الهامشي الخفي الغير المنظم المحجوب والغير المسجل والإقتصاد الأسود وكذلك القطاع الثاني، كما يمثل القطاع الغير الرسمي ذلك الجزء من قوة العمل الموجود خارج سوق العمل المنظم، ويظم مختلف الأنشطة المنتجة للدخل والذي يصنف ضمن الناتج القومي.

أ. حقيقة نشأته: عرفت كل المدن في كل البلدان المتخلفة ظاهرة الأنشطة الحضرية الغير الرسمية بما فيها الجزائر، وبذلك توفر عدة عوامل تداخلت فيما بينها، حيث يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– عجز القطاع الرسمي في مختلف مؤسساته عن خلق مناصب شغل قادرة على تلبية كل الطلبات المتوفرة في سوق العمل.

– الأزمة الإقتصادية التي عاشتها الجزائر على غرار كل البلدان الأخرى في التسعينات من القرن العشرين.

– عجز الجهاز الإنتاجي الوطني وسد حاجات المستهلكين عن رفع أسعار السلع الإستهلاكية وإنخفاض القدرة الشرائية لأغلب الموظفين.

– فشل نهج التصنيع السريع كالإستراتيجية الإقتصادية الجزائرية بالإعتماد الكلية على العام ووصول إقتصادها إلى أزمة حادة في السنوات 1989– 1990م.

– تناقض الإستثمارات في القطاع الصناعي والركود السجل في الغنتاجية إنعكس سلبا على سوق العمل وخاصة الحضري.

ب. دوره وإستيعابه:

بالنظر لعوامل نشأة القطاع الغير الرسمي فإن ما يوم به بإستعابكم هائل من اليد العاملة التي تعاني ويلات البطالة، يمكن إعتباره من أهم الأدوار التنموية التي يؤديها هذا القطاع على الإطلاق، حيث يستوعب ما يفوق

[1] بورعدة حورية، المرجع السابق، ص 35.

من 25% من اليد العاملة في المدن الجزائرية، ورغم كل ما وصف به أفراد القطاع الغير الرسمي تبقى الحقيقة التي لا يمكن نفيها أو التغاضي عنها إن حجم هذا القطاع يتزايد بإستمرار.[1]

[1] بوخيك سليمة، القطاع الغير الرسمي، هل يكون صمام على الفقراء؟، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر، 6 جانفي 2014، ص 178.

ثانيا: ركائز الإقتصاد غير الرسمي

1. العلاقة بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد الغير رسمي:

هناك العديد صلات بين الإقتصاد الرسمي بحيث لا يستطيع أن يقوم الإقتصاد الغير رسمي كقطاع وحده وهذا لعدة إعتبارات نذكر منها:

- يعتمد القطاع الغير الرسمي على الإقتصاد الرسمي في عملية التموين والحصول على اليد العاملة ذات المهارة وذات المحفزات المالية، نتيجة إنعدام التكاليف العاملة.
- يقوم الإقتصاد الغير رسمي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية.
- يعتبر الإقتصاد الرسمي مرجعا للإقتصاد الغير رسمي في عملية التسعير منتجاته، حيث تكون منخفضة مقارنة بالإقتصاد الرسمي، كما أنه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية.

إذن فالإقتصاد الغير رسمي هو بمثابة الجسم الطفيلي الذي ينجز الإقتصاد الرسمي.

الأهداف الخاصة بالإقتصاد الرسمي:

الجدول (04) يمثل أوجه الإختلاف بين الإقتصاد الرسمي والغير رسمي:

الأهداف الخاصة بالإقتصاد الغير رسمي	الأهداف الخاصة بالإقتصاد الرسمي
الأهداف الرئيسية	**الأهداف الرئيسية**
- تحديد أقصى حد ربح في السوق	- تحقيق مداخيل في السوق
- إنعدام تشريح العمل	- تطبيق تشريع النقابات
- سهولة دخول وعدم إحترام القواعد	- دخول وجود نقابات
- التموين الذاتي	- الإستفادة من القروض الوطنية والأمنية
- عدم دفع الرسوم والضرائب	- دفع الرسوم والضرائب
هيكلة السوق	**هيكلة السوق**
- لا توجد حواجز عند الدخول إلى السوق	- وجود الحواجز عند الدخول في السوق
- التشغيل الذاتي	- أجور وعقود العمل
- منتجات مقلدة	- منتجات معيارية وعلامات مسجلة
- أسواق غير محمية	- أسواق محمية
التكنولوجيا	**التكنولوجيا**
- التقليدية المكيفة " منشأة"	- حديثة ومستوردة

- الإستعمال المكثف للعمل - وحدات إنتاجية صغيرة متنوعة	- الإستعمال المكثف - إستعمال واسع للنطاق

الأهداف بين الإقتصاد الغير رسمي من حيث المخطط الذي قدمه Pierre PESTIEAU في كتابه حول الإقتصاد السرداني:[1]

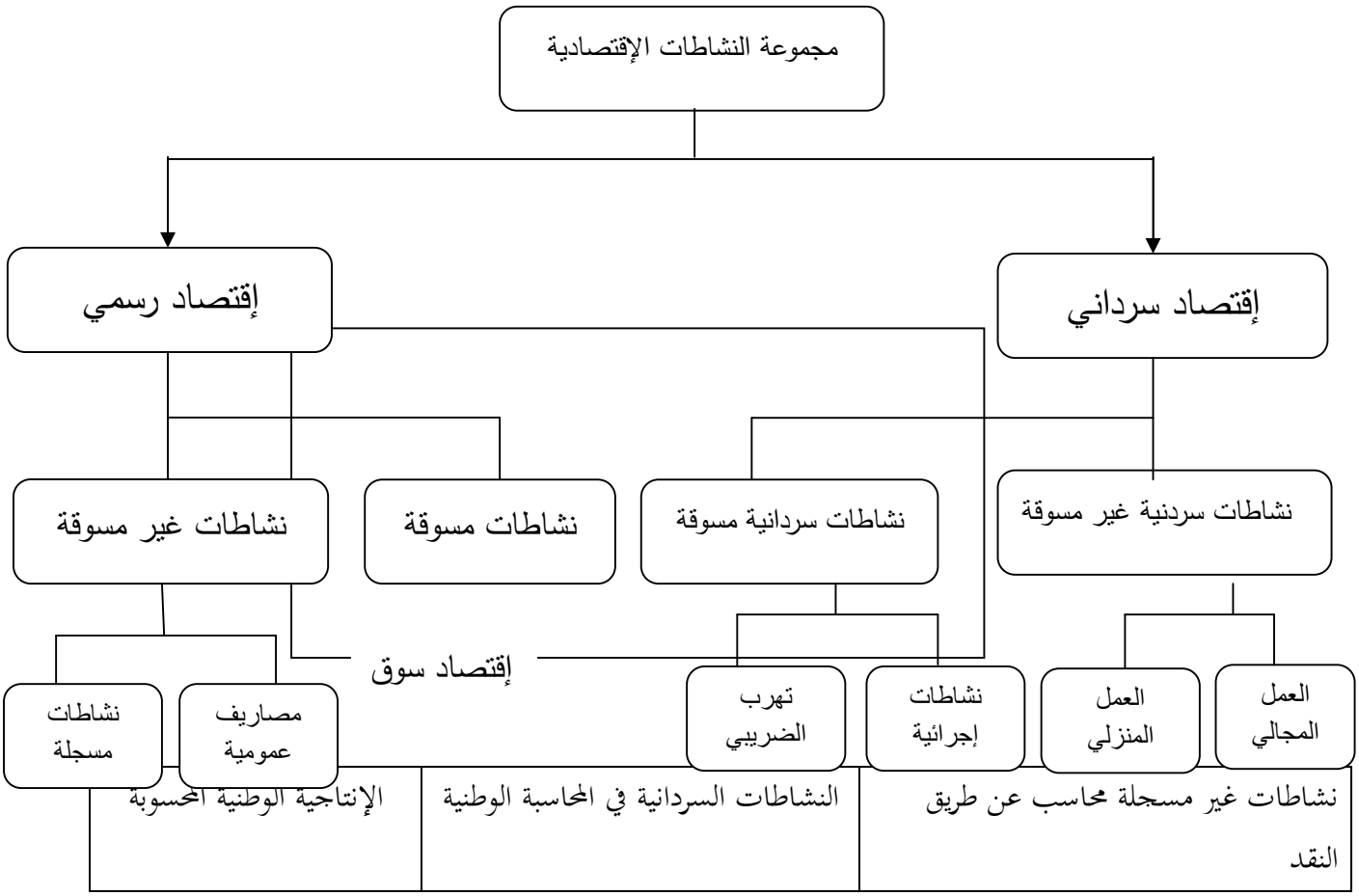

شكل (01): يمثل مجموعة من المصطلحات لمختلف النشاطات الإقتصادية الرسمية

[1] خليلي عبد المالك، الزاوي عبد الرحمن، الضغط الضريبي ولعوامل المؤثرة في الإقتصاد غير الرسمي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015-2016، ص ص18-20.

2. الظواهر المحيطة بالإقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

يمكن ذكر أهم الظواهر السلبية التي تؤثر في الإقتصاد الوطني تشكل عاملا فعالا في تنامي الإقتصاد غير الرسمي فيما يلي:

1.2. الفساد الإداري والمالي:

تعتبر الرشوة واستغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الإقتصادي الإداري في الجزائر، حيث مر الإقتصاد الجزائري بمرحلة إنتقالية جد صعبة بدءا بالأزمات الماليو وما صاحبها من تغيرات متعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني نموذج إقتصاد السوق، مرورا ب الغصلاحات الهيكلية والتخلي عن النظام الإشتراكي، بالإضافة إلى عدم الإسستقرار الأمني، كل هذا ترك آثار سلبية على الناحية الإقتصادية خاصة، وأدى إلى حدوث تشوهات كثيرة أهمها تدنيي القدرة الشرائية وإنتشار البطالة والفقر وزيادة الديون الخارجية، مما يساعد على تنامي ظاهرتي الرشوة والفساد.

يمثل الجدول رقم (05) مؤشر الفساد في الجزائر حسسب تقارير منظمة الشفافية الدولية وهذا خلل الفترة 2003-2007:

السنة	مؤشر الفساد
2003	%2.6
2004	%2.7
2005	%2.8
2006	%3.1
2007	%3.0

من خلال هذا الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشرات الفساد في الجزائر جد عالية، مما يدل على إنتشار الفساد في هذا البلد، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية في سنة 2007 فإن الفساد مرتبط بضعف المؤسسات العامة، بالإضافة إلى عدم وجود شفافية في الإدارة المالية ووجود نظام قضائي غير مستقل مما يدفع بالمحاكم إلى متابعة المسؤول الفاسد.[1]

[1] بورعدة حورية، المرجع السابق، ص ص88-89.

2.2. تقليد العلامات التجارية:

يقصد بتقليد العلامات التجارية إستعمال بدون حق لأحد عناصر الملكية الصناعية المحلية من طرف القانون، حيث يعتبر تقليد العلامات التجارية بمثابة محاولة معتمدة وممحصورة لغش المستهلكين، وذلك عن طريق تقليد وبيع سلع تحمل علامة تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية ولكنها تختلف في الجودة والنوعية، غذ تكون ذات جودة رديئة مقارنة مع العلامات التجارية الأصلية.[1]

1.2.2. حجم تقليد العلامات التجارية في الجزائر:

يعود تنامي العلامات التجارية المحلي أو المستورد في الجزائر إلى الإنفتاح نحو الخارج وتحرير التجارة الخارجية في سنة 1949م، حيث أصبح تقليد العلامات لتجارية يمس جزء كبير من مختلف المنتجات (كالعطور، مواد التجميل، قطع الغيار، السجائر والأدوية)، هذه المنتجات إما تصنع في الجزائر إما تستورد في الخارج.

الجدول (06): نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الجزائر سنتي 2005-2006

المنتجات	النسبة المئوية 2005	النسبة المئوية 2006
مواد تجميل،، الملابس والأحذية	%66	%57
قطع غيار	%33	%28
مود غذائية	%2	%25
أدوات كهربائة وكهرومنزلية	%3.6	%9
فيديو والأجهزة السمعية	%2.7	%2
أجهزة الإعلام اللآلي	%2.7	%15

من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن تقليد العلامات التجارية يكثر خاصة في الأنشطة التي تصنع الألبسة ومواد التجميل والأحذية بنسبة 66% سنة 2005، ونسبة 67% سنة 2006.

كما نلاحظ أيضا على منتوجات هذا القطاع أنها تعتمد بالدرجة الأولى على مواد رخيصة ذات نوعية رديئة[2].

[1] يوسف بودلة، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الإقتصاد غير الرسمي- دراسة تحليلية، مجلة الهقار للدراسات الإقتصادية، ع:03، ديسمبر 2018، ع:1، ص172.

[2] بورعدة حورية، المرجع السابق، ص92.

3.2. تبييض الأموال:

عرف الإقتصاد الجزائري نمو كبير لظاهرة تبييض الأموال، وهذا راجع لعدم الإستقرار السياسي والأمني الذي عرفته البلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، بالإضافة إلى توجه الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد السوق ومما تبعه من الإنفتاح على الخارج في إطار العولمة الإقتصادية حيث عرفت الأموال القذرة في الجزاائر عدة أشكال مثل تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية.[1]

1.3.2. مصادر الأموال القذرة في الجزائر:

1.1.3.2. تجارة المخدرات:

انتشرت ظاهرة تجارة المخدرات فيا الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة، كما تؤكد تقارير الدرك الوطني وحراس السواحل الجزائرية، ففي أكتوبر 2006 تم حجز حوالي 15 قنطار من القنب الهندي (الحشيش)، و 10 أطنان من المخدرات بالإضافة إلى حجز 66.5 غ من الكوكايينو88.73 غ من الهيروين، 280 غ من الأفيون سسنة 2005.

الجدول رقم (07): حجم المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الشرطة القضائية 2007-2009:

النوع	2007	2008	2009
القنب الهندي	8.371.828كلغ	4.43.835 غ	5.274.524كلغ
الهيروين	381.79كلغ	109.57 غ	682.09 غ
الكوكايين	20.671كلغ	509.7 غ	984.91 غ
قرص مهلوس	10.4.491	838.189	42.438

2.1.3.2. الجريمة المنظمة والإرهاب:

تعرف الجريمة المنظمة بأنها ذلك الفعل المنظم والدقيق الذي يسير وفق طرق معينة تقوم بها عصابات محترفة غايتها تحقيق المنفعة الذاتية، يمكن ذكر أهم هذه الأشكال في الجزائر: (التزوير، التجارة في المواد الكيميائة الخطيرة المحظورة، تجارة الأسلحة وتزييف العملة).

بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب التي عرفتها الجزائر في العشرية السوداء، والتي سببت آلاما كبيرة للشعب الجزائري وخسائر ج معتبرة للشعب الجزائري.

[1] يوسف بودلة، المرجع السابق، ص172.

3.1.3.2. الهجرة غير الشرعية:

يوجد نوعين من الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

أ. هجرة الأفارقة نحو الجزائر والقادمين من النيجر ومالي ودول الساحل الإفريقي.

ب. هجرة الجزائريين إلى أوربا عبر السواحل، أو ما يعرف ب(الحراقة).[1]

4.2. التهرب الضريبي (الغش الضريبي):

عرف التهرب والغش الضريبي في الجزائر تناميا كبيرا خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري.
- عدم تكيف كل من إدارة الضرائب والجمارك وغرفة التجارة.
- العملات التجارية فيا لجزائر التي يبلغ عليها طابع البيع والشراء دون إستخدام الفواتير.
- تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب والجمارك.
- إنفتاح الجزائر نحو العالم وتحرير التجارة الخارجية مما يدفع المستوردين إلى إستخدام الطر غير المشروعة.
- بالإضافة إلى نوع آخر منن الغش وتتمثل في التهرب من دفع إقتطاعات الضمان الإجتماعي، هذه الظاهرة التي وجدت على مختلف المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة تجارية أو خدماتية.[2]

3. الآثار والإنعكاسات المترتبة على الإقتصاد غير الرسمي:

تعد ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي كأي ظاهرة لها إنعكاسات وآثار سلبية وإيجابية على المستوى الإقتصادي ككل، وفيما يلي سنعرض أهم هذه الآثار:

1. الآثار السلبية:

وفي هذه الآثار السلبية، سوف نتناول أهم الآثار المتعلقة بها ومنها: اللآثار الإقتصادية، والإجتماعية والسياسية:

أ. الآثار الإقتصادية:

- زيادة حجم الإنفاق العام حيث يستفيد العاملين في لقطاع غير الرسمي بكل الخدمات التي تقدمها الدولة من (تعليم، صحة، مياه، كهرباء..)، في حين لا يساهم نهائيا في تحمل الضرائب ومن ثم زيادة عجز الموازنة العامة.

[1] بورعدة حورية، المرجع السابق، ص ص 96-98.

[2] يوسف بودلة، المرجع السابق، ص172.

– إن هذا الإقتصاد يؤثر سلبيا على المجال الصناعي والتجاري معا، فهذا الإقتصاد لم يعفوا نفسه فقط من الرسوم والضرائب فحسب، بل أعفي نفسه أيضا من تطبيق المواصفات القياسية المتعارف عليها في مجال الصناعة.

– الإقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات الازمة عند إعداد الخطط التنموية مثل (معدل البطالة، معدل التضخم، معدل الإعالة، الكثافة النقدية).

– إن إنتشار هذذا القطاع قد يؤدي إلى إستنزاف الموارد المحلية في البلاد ويصبح إستخدامها مشوها من خلال إستهلاكها من خلال إستخدام الشخصي أو الصناعي، وخاصة فيظل توفر السيولة النقدية لأصحاب هذا القطاع[1].

ب. الآثار الإجتماعية:

– زيادة الغني غنى والفقير فقرا، كما يسبب سوء توزيع الموارد بين الناس.

– حرمان العمال من الإستفادة من التقاعد بسبب عدم تسجيلهم في مصلحة الضمان الإجتماعي.

– أغلبالعاملين في هذا الإختصاص من الأميين الفئة الشابة، ويحصلون على أجور أعلى مما يماثلهم في القطاع الرسمي، قد تكون بمثابة إغراءات للعمل في هذا الإقتصاد، فتترافق معه مشاكل إجتمعية كثيرة.

– إنتشار نوادي القمار والأعمال الإنتاجية وبالتالي حصول خلل في منظومة القيم الإجتماعية وزيادة معدلات الجريمة.

ج. الآثار السياسية:

آثار هذ الإقتصاد تتركز في إستغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية والإنتخابية لقدرتهم المالية، وقد يصبحون مؤثرون في صياغة وإقرار القرارات السياسية، حيث أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيبة الدولة، وبالتالي الإساءة إلى الإستقرار السياسي والإجتماعي والنمو الإقتصادي.[2]

2. الآثار الإيجابية:

– يساعد في حل ازمة البطال وإيجاد فرص العمل للعاطلين عن العمل.

– يساهم في تأمين الإكتفاء الذاتي في بعض الموارد والإحتياجات.

[1] المأمون علي عبد المطلب، المرجع السابق، ص ص528-529.

[2] خليلي عبد المالك، عزوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص25.

– يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل إنخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وبرهان ذلك حين قام البنك الدولي بدراسة 69 دولة، توصل إلى تنمية مفادها أن الزيادة بمقدار نقطة واحدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي زيادة قدرها 18 % من معدل زيادة فرص العمل[1].

– القدرة على الإستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق المقارنة بالإقتصاد الرسمي.

– القدرة على تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل وبالتالي تحقيقآثار توزيعه وجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل.

– يساهم القطاع غير الرسمي فيتأمين دخولإضضافية للعمال.

– يحدث القطاع غير الرسمي صب شغل جديدة بأجور قانونية وهذا راجع لإعتماده مصدر إستمرارية الحياة لشريحة إجتماعية واسعة، وبالتالي يساهم في تأمين الإكتفاء الذاتي.

– يترك فائضإقتصاديا يسمح لقطاع ال'مال بالإستمرار والنمو في ظل سوء التقنين الإدراي الحكومي والمبالغة في الضرائب والرسوم التي تحد من نمو الأنشطة الإقتصادية القانونية.[2]

4. السياسات المنتهجة في مواجهة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي:

عنى القطاع غير الرسمي بأهمية باللغة من قبل الدولة التي تحاول الإندماج في القطاع الرسمي، وأهم السياسات والإجراءات المتخذة هي:

– منح المساعدات للمؤسسات خاصة الصغيرة منها مما ساعد على إدماج البطالين في عالم الشغل.

– إنشاء ورقة خاصة بعرض وبيع المنتجات الصناعية التقليية على مستوى غرف الصناعة التقليدية والحرف لدعم المجهود المبذول في مجال التسويق.

– تكوين الشباب في الحرف الصناعية التقليدية عن طريق التمهين.

– إنجاز التدابير الصارمة لمكافحة الغش الضريبي.

– محاربة كل النشاطات المرتبطة بالجريمة المنظمة ومعفية للللمخالفين لتطبق عليهم القوانين الصارمة.[3]

– إعداد وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي بغية القضاء على التجارة غير الرسمية من خلال وضع أحكام سن نصوص وقواعد أساسية لإقتصاد السوق.

---

[1] المأمون عليي عبد المطلب، المرجع السابق، ص ص528-529.

[2] خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص26.

[3] منال قارة، المرجع السابق، ص180.

– التنسيق مع الجماعات المحلية وقصد إنشاء فضاءات رسمية لإمتصاص الأنشطة غير الرسمية وإدماجها في الإطار الرسمي.

– كما عملت الدولة على الحد من ظاهرة البطالة المتزايدة من خلال إستراتيجية التشغيل إذ أسست في هذا الشأن وكالة التنمية الإجتماعية سنة 1996.[1]

– إتخاذ منع كراء السجلات التجارية خاصة الموجهةمنها الإستيراد والتصدير.

– إصلاح نظام الأسطر من خلال إلغاء الدعم الذي كان يشكل أحد الأسباب الرئيسية في ظاهرة التهريب، ورفع الضوابط عن الأسعار وإلغاء هوامش وأرباح وبقيت مقصورة على ثلاث مواد أساسية (الدقيق، القهوة، الحليب) وبعض المواد الطاقوية.[2]

5. القطاع غير الرسمي بين تدعيمه ورفضه:

بين رأي نعم أو لا للقطاع غير الرسمي:

إختلفت الآراء حول طبيعة العلاقة بين القطاع غير الرسمي ومختلف مؤسسات الدولة ممثلة في القطاع الرسمي، وتبعا لذلك إختلفت الآراء بين داع لوجود الأنشطة غير الرسمية وبين رفض لها.

أ. الرأي الأول: وهو الذي يرى أصحابه إمكانية أن يتضح القطاع غير الرسمي وأن يصبح مكونا أساسيا ذا إنتاجية عالية في الإقتصاديات القومية، كما أصبح عليه بالفعل في جنوب شرق آسيا عن طريق إرتباطاته الديناميكية من خلال التعاقد مع قطاع المنشآت الكبيرة والرسمية بحيث يمكن للقطاع غير الرسمي أ، يأخذ الريادة التنموية في حال ما إذا إدخلت بعض التعديلات الوظيفية على نشاطاته، حيث تعمل السلطات المحلية على تسهيل وتفعيل القكاع غير الرسمي في العملية التنموية، ويشد أصحاب هذا الرأي إلى متغيرا تالتشغيل والدخل واللذان يعرفهما القطاع غير الرسمي لأفراده في ظل عجز القطاع غير الرسمي في مؤسساته عنالتكفل بهذه المهمة بشكل كلي وفعلي، ومن مساند هذا الرأي "محمد كلكول" و"شانتال برنارد"، هذه الخيرة وفي دراسة لها عن الإصلاحات الهيكلية والقطاع غير الرسمي في الجزائر تونس والمغرب، وبإختبارها للمؤسسات منهية الصغر كمجال للدراسة ركزت على المتغيرين الدخل والتشغيل بإعتبارها نتاجا لأدوار القطاع غير الرسمي الإنتاجية والإستيعابية.

وعليه إحداث التوازن بين المجالات عمل الأنشطة الغير رسمية ولتصطلح فعلا بدور تنموي إنتاجي حقيقي يكفي إتخاذ بعض الإجراءات أهمها:

[1] يوسف بودلة، المرجع السابق، ص ص173-174.

[2] بورعدة حورية، المرجع السابق، ص132.

- تغيير العلاقة كليا بين القطاعين العام والخاص.
- توفير التسهيلات المالية كافية لمؤسسات القطاع غير الرسمي.
- إعادة بنية رأس المال البشري بتدريبه وتأهيله.

حيث أن هذا الرأي المتفائل حيث وضع القطاع الغير رسمي والمكتفي ببعض التعديلات الوظيفية بشانه بفعل تلك الإنجازات الضخمة في الجوانب القانونية والمالية، والتي تتمتع بها مؤسسات القطاع الرسمي.

ب. الرأي الثاني:

يعارض أصحاب النظرة التفاؤلية للرأي الأول وأهم من يسانده "إسماعيل قيرة" و"أحمد هني".

فالأول يغير أفراد القطاع الغير رسمي رغم تشكيلهم لجماعات إجتماعية متمايزة تحتل مواقع طبقية مختلفة، ورغم الأدوار الذين يؤدونها داخل مجتمع المدينة من حيث إكتساب الرزق والإستمرار في الحياة من ناحية توفير سلع وخدمات محدودية الدخل من سكان الحضر من ناحية أخرى، إلا أن فئاته تعاني من الظلم الإجتماعي والسيطرة دوما ويظهر سواء ذلك في طبيعة النشاطات الممارسة من طرفهم.

أما "أحمد هني" فذهب إلى ظاهر القطاع الغير رسمي فأنتجت هذه الظاهرة ثقافة جديدة هي الثقافة الفردية والنجاح عند الصغار المنتجين، هذه الثقافة تترجم في بروز إيديولوجيات جديدة في المجتمعات المضادة للمجتمعات القامة المتعددة على توجيه الدولة لإقتصادياتهم، وفي هذا الصياغ لم يعتمد ولم يميز بين أفراد القطاع الغير رسمي من حيث المواقع الطبقية التي يحتلونها إجتماعيا، كما فعل ذلك بل انه يعتبر الطفل الصغير بائع السجائر في الشارع بمثابة عنصر في الشبكة التنموية الحافظة لنفس التاجر، رغم هذه الوضعية التي يعيشها أفراد القطاع الغير رسمي إلا أن الإعتراف بشغل هذا القطاع في صنع مجتمع جديد يقوم على آليات جديدة مقاربة بالآليات القائمة من خلال مواجهة بينه وبين الإقتصاد الموجه الذي إنتهى دوره بتفاعلات جديدة بين القطاع الغير رسمي والفاعلين الجدد إقتصاديا وسياسيا[1]

[1] بوخيط سليمة، القطاع الغير رسمي بين تدعيمه ورفضه، صورة عاكسة للفقر الحضاري، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، الجزائر، 10 جوان 2016، ص 148.

خلاصة الفصل:

كملاحظة يمكننا القول بان ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي هي ظاهرة متعددة الأبعاد ومتبعة الجوانب، وذلك نظرا لتعدد تعاريفها ومفاهيمها، حيث اختلف معظم الإقتثاديون والباحثون على تقديم واضح ودقيق لهذه الظاهرة الأمر الذي يجعلها محل إهتمام مختلف دول العامل في السنوات الأخيرة.

وإن القطاع الرسمي يحتل مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري.

وقد حاولنا في هذا الفصل الإلمام بأهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وإتساع رقعة الإقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم، كما يبرزنا مختلف المظاهر والأشكال التي يمكن أن يكون عليها.

وكذلك تشبه ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي ذو حدين: فالحد الأول يمثل الجزء السلبي لهذا القطاع بالنظر إلى الآثار السبية التي يخلفها خاصة على مستوى الإقتصاد الوطني أما الوجه الآخر فيتمثل في الخدمة الإجتماعية التي يعتمدها هذا الأخير.

وبما أن قد تعددت تموجات الإقتصاد الغير رسمي وتمددت في صلب الإقتصاديات المعاصرة مخلفة أثار جامدة، فقد إستقصى على رأسي السياسيات الإقتصادية السيطرة على هذا الأخطبوط الماكر.

الفصل الثالث: المقاربة السيوسولوجية للعمل والبطالة

تمهيد

أولا: ماهية العمل

1. مفهوم العمل.
2. مكانة وقوة العمل
3. أنماط العمل
4. قيمة العمل الإجتماعية وأهميته
5. العمل كوسيلة إندماج المهني
6. فرص العمل والزيادة السكانية

ثانيا: ماهية البطالة سياسة التشغيل

1. مفهوم البطالة
2. الآثار المترتبة عن البطالة
3. أنواع البطالة وأشكالها من زاوية سوسيو إقتصادية
4. إنعكاسات البطالة على الفرد والمجتمع
5. أسباب تنامي التشغيل في الإقتصاد الغير رسمي
6. طرق البحث عن شغل لدى الشباب البطال

خلاصة

تمهيد:

العمل كنشاط إنساني محظ، هو في واقع الأمر يمثل متلازمة شديدة الإرتباط عضويا بوجود الإنسان ورسالته بالحياة على إختلاف الحقب الزمانية، سواء كان هذا العمل فكريا أو عضليا، لأن الأصل في العمل أن يلي ويشبع الحاجات الإنسانية ولأن العمل يمثل ركيزة لكل الحضارات وبعدا محوريا عند كل الأجناس البشرية، سواء لأميهته الإقتصادية أو الإجتماعية وحتى الثقافية وكذلك محركا للتنمية، ومن هذا المنطلق فقد إستحدث الإنسان لنفسه الصناعة والتجارة وغيرهما من الأنشطة بغرض التحسين أوضاعه وبلوغ أعلى درجات الرقي الإقتصادي، وبالتالي الإجتماعي فالإنسان قد عرف العمل ومارسه بمختلف مضاهره وأشكاله وأعطاه بعده الإجتماعي، وجعله مظهرا من مظاهر الهوية الثقافية وطابعا مميزا لها، لذلك نجد أن الجذور التاريخية لفلسفة العمل قد حاولت إعطاء العمل بعده الشمولي، ومن هذا المنطلق سوف يكون هذا الفصل عبارة عن محاولة لمقاربة سوسيولوجية تعني بظاهرة العمل والتي تقابلها البطالة كنتيجة حتمية لغياب عنصر العمل، لذلك قسمنا الفصل إلى محورين يعالج المحور الأول العمل من حيث ماهيته، مكانته وقوته وكذلك من حيث كونه وسيلة إندماج في النسق الإجتماعي، أما المحور الثاني فسوف يعرض البطالة وذلك بتعريفها، أثارها طرق تسييرها وكل ذلك من أجل محاولة الخروج بنظرة شاملة وعميقة حول موضوعين يعدان وجهين لعملة واحدة، ولا يمكن التعرض إلى أحدهما دون الإشارة إلى الأحر من أجل إستكمال الصورة.

أولا: ماهية العمل

1. مفهوم العمل:

كثيرة هي التعريفات التي تناولت مفهوم العمل بالشرح والإيصاح سواء عند الإقتصادين او عند علماء الإجتماع أو غيرهم، غير أن معضم هذه التعريفات تتقاطع عند نقطة مركزية مضمونها أن العمل والنشاط العضلي والفكري يبذله الإنسان بطريقة واعية وهادفة لتحقيق أهداف عاجلة أو أجلة تكون ذات محتوى فردي أو إجتماعي، كما يعبر عن الجهد الإبتكاري الذي يمزج بيم المهارة العقلية الحركية، والذي يبذله الإنسان لتلبية حاجاته المختلفة لتحسين وضعه المادي والإجتماعي.[1]

وللعمل في الفكر المعاصر هو المجهود الإرادي الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم فإن أي مجهود لغير هذا الهدف لا يعتبر عملا.[2]

هو المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها، أي انه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة، وذلك هو المبدأ المشترط لجميع الأعمال، تختلف هذه الأعمال حسب نوعها ونظامها والهدف المقصود منها فهناك عمل الإبتكار وتفكير وعمل الإدارة والتنظيم.[3]

2. مكانة وقوة العمل:

1.2 مكانة العمل: يمثل العمل الدعامة الأساسية للإنتاج والأصل فيه أن يشبع الحاجات المعيشية للإنسان، وإذا كان إختيار نوع العمل مسالما به في ظل شروط والأوضاع التي تتضمنها بعض القوانين في العصر الحديث فإن هذه الحرية لم تكن متوفرة من قبل، أو غير كاملة في العصور القديمة والوسطى، وذلك مع سيادة أنظمة العبيد ورقيق الأرض والطوائف.

والعمل لا سيما وأن فائدته لا تعود على العامل وحده بل على المجتمع بأسره، ومن هنا يبرز البعد الإجتماعي للعمل، إذ تتعلق مصالح الناس به إيجابيا على أساس حاجة المجتمع إلى إنتاج هذا العمل من ناحية وسلبيا على أساس تضرر المجتمع من الأعمال السيئة، ليأخذ العمل بعده الإجتماعي وتقاس الأعمال من حيث أهميتها وضرورة مراقبتها والتدخل في شأنها بمقياس حاجات المجتمع لها نفعها له.

[1] ناصر قاسمي، دليل مصطلحات علم الإجتماع تنظيم وعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2014، ص 95.

[2] خالد الزواوي، بطالة في الوطن العربي والمشكلة والحل، مجموعة نيل العربية، القاهرة، ط 1، 2004، ص 81.

[3] داود عبد العالي، دور سياسات التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017- 2018، ص 09.

ولا يختلف إثنانا على كون العمل حقا وواجبا في الآن ذاته، ولأن العمل هو الذي يمنح الإنسان قيمته في الحياة وهو سبيل تقدم الأمم فإنه من الضروري ان يعمل كل إنسان حينما يكون بمقدوره ذلك وفي السياق ذاته يقر إبن خلدون في مقدمته أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية وأن الإنسان متى إقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعى في إقتناء المكاسب.[1]

والعمل لا يمثل وسيلة من وسائل الإنتاج بقدر ما هو سلوك إجتماعي يسعى الإنسان من خلال للتعبير عن وجوده ككائن عاقل، بالإضافة لكونه محاولة منه لهيئ لنفسه في المجتمع، مكانة تليق به وبتطلعاته وتأمين حياته الإجتماعية.

كما نجد أن للإنسان مكانة تحرص عليها كل الديانات وتبنى عليه كل الحضارات الإنسانية المتعاقبة، فهو يحفظ للإنسان ماء وجهه ويشعره بذاته، ويبعده عن التفكير المعوج أو الإنحراف الذي من شأنه خلق ظواهر إجتماعية خطيرة.[2]

2.2 قوة العمل:

إن قوة العمل أو القوى العاملة هي تلك الفئة المعبر عنها أو التي تمثل العناصر البشرية العاملة في مختلف قطاعات كالإنتاج و الخدمات، وهي تشير إلى مجموع الكلية القادرة على العمل في المجتمع دون توزيعها على المهن وتخصصات المختلفة في نشاط الإقتصادي.[3]

يعد سن السادسة عشر بداية سن العمل وسن الستين نهاية له ويتميز النظام السائد في بلدان العربية عامتا بإرتفاع كبير في معدل فئات الشباب لاسيما أقل من سن 16 سنة على حساب نسبة البالغين[4] لـ:

مما يترتب عليهم إنخفاض نسبة قوة العمل قياس معا حجم الكلي للسكان، تخضع قوة العمل لتغيير تبعا لتغير النسق السكاني وغيره من العوامل ذات صلة بمجتمع وتحولاته، فهي تتراوح بين الإرفاع و الإنخفاظ، فقد يدخل الأفراد نسق قوة العمل لأول مرة عبر البحث عن عمل وغالبا مايكون ذلك بعد سنة 16، وقد يخرج من قوة العمل بسبب تقاعد أو الوفاة، وقد يختلف بعضهم عن العمل مؤقتنا ثم يعودون إليه لاحقا، وقد يغير مهنته داخل النسق ويحقق حراكا إجتماعيا أفقيا و رأسيا.[5]

---

[1] خالد الزواوي، نفس المرجع، ص ص 81- 85.

[2] المرجع نفسه، ص 87.

[3] عبد الباسط، عبد المعطي وآخرون، السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر بسنة 1998، ص 113.

[4] خالد الزاوي المرجع نفسه ص 82.

[5] عبد الرزاق، حلي، علم الإجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، سنة 1998، ص98.

فالقوى العامل هي جزء هام من السكان المشاركين والمنخرطون في الديناميكية العامة للمجتمع، كما يضن مفهوم القوى العاملة فئتين من سكان فئة المشتغلين وفئة عاطلين وهناك شروط يتركز عليها إنسان العامل وهي القدرة على العمل رغبة في العمل وتوافر إستعداد له.

وإذا قلنا بتمحيص بسيط على ماسبقا ذكره وحاولنا القيام بإسقاطات على واقع القوى العاملة، فإننا سوف نلاحظ دون أدنى ليس تناقص الصارخ بين إرتفاع الحجم الكلي للسكان وبين الفئة المنتجة، ويمكن إرجاع هذه الإستنتاجات إلى عدم الدخول المرأة في سوق العمل بشكل الفعال الذي يسمح لها بمشاركة في تنمية مما يؤثر جلي في قوة العمل المنتجة النشيطة إقتصاديا قياسا إلى حجم السكان الكلي.[1]

3. أنماط العمل:

يتمثل تحليل أشكال العمل خطا إرتباطيا بين مختلف الميادين المرتبطة به، فا بنسبة لرجال القانون نجدهم يتساءلون عن طبيعة عقد العمل وتطور حق الشعب، أما عن العلماء الإقتصاد مثلا فإنا إهتماتهم ترتكز على إنقسامية الصورة على سوق العملن وبنسبة للعلماء الإجتماع نجد أن تنمية الأشكال الخاصة بمناصب العمل تطرح مسئلة إنتاج تباين الإجتماعي وهي لاتفهم إلى بتطور الفئة المأجورة في سياقها الزمني والإجتماعي.

إذا إنطلقنا من مدة العمل وإستقرار المهني فإننا نجد الشغل الدائم بمقابل الشغل المؤقت (عقد العمل) فالأول نجده مقروننا بأولويات عديدة بالضمانه لمستوى معين من الإستهلاك، كما يقدم الاخير طموحات مهنية مرقومة كإستفادة من مسار مهني طويل نسبيا وتأمينات متعددة وتلطيق عوائق العمل اليومي كالمراقبة الأقل صلابة والنظام الائق من العمل يطلق عليه " بشغل الفعال الذي يمتص أكثر فئة البطالين لتحقيقه الإستقرار والرضى الوصيفي النسبي"، أما عن العمل المؤقت الناجم عن عقد العمل، فهو أقرب إلى الطرفية لأن تباطئ في سوق العمل في إنتاج الشغل الدائم يعوضه بمقابل الشغل المؤقت الذي يعبر عن موضع الهشاشة ولائقين إزاء مايخفي المستقبل لصاحبه (الأخير) حيث يعتبر العامل أكثر عرضا لتسريح وحراك المهني كما أن الشغل المؤقت يعبر عن سوق عمل ثانوي لعدم إنضمامه بخاصية الإستقرار مما يؤدي إلى تأثير دخول الشغل إلى سوق أولي.

إذا نضرنا من زاوية وقت العمل فإنا الحديث يقدونا إلى تطرق للعمل بالوقت الجزئي في مقابل للعمل بوقت الكامل، حيث يعبر الأول عن ممارسة سنوية بالدرجة أولى في سياق المسافة بين الذكورية والقيم الأنثوية، يظهر بقوة ف شمال أوروبا نتاج تعديل قانون العمل، إما من طرف المستخدم الذي يخضع للسوق العمل ويعتبر في السوق العمل فيعتبر هذا النمطمن العمل أحسن وسيلة أنجزه الشغل اي إمتصاص أكبر عدد سكن من الطالبين.

[1] خالد زواوي، المرجع السابق، ص 85.

نجد من زاوية أخرى أن العمل تناوبي في مقابل عمل مستمر هذا الاخير يعبر حن حالة النشاط العادي طيلة أيام الاسبوع بإستثناء عطلة الاسبوع، أما العمل التناوبي يصبح الطريقة الأحسن والمضلة لشباب طالب شغل للخروج من دائرة البطالة خاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل الجماعي كما تقترح المؤسسات الصناعية الكبرى.[1]

4. قيمة العمل الإجتماعية:

وراء كل وضعية في منسب العمل أحكامها اجتماعية خاصة لمن يشغلها، وعليه تحدد المرتبة الإجتماعية في المجتمع كما أن الفئة النشيطة لا تتعلق فقط بالذين يعملون فحسب الذين لديهم شغل معترف به، ولكن أيضا بأولائك البطالين لايعني أن يكونو بدون شغل بل وجودهم ضمن فئة معترف بها وشرعية للحصولها على شغل إن لم تكن ذلك فهذا يعني غياب الإعتراف الإجتماعي بقيمة العمل في المجتمع.

يعتبر العمل من هذه الزاوية عقد إجتماعيا ومسؤولية بين أفراد المتعاقدة، وإذا نضرنا إلى العمل من زاوية المنفعة المادية فإن الأمر يتعلق بتسخير الإنسان لطاقته البدنية والفكرية لأإنتاج الخيرات وخدمات النافحة.

أما من زاوية تغير السيء فإن عمل الإنسان كامل في علاقته بعناصر البيئة المحيطة من حوله، يدخل عليها من التغير وتحويل مايعني تغير شكلها الطبيعي الاصلي إلى شكل آخر ثقافي إبداعي بغرض السيطرة عليها.[2]

أهميته:

لايمكن التطرق لاهمية العمل دون إستحضار أو إستشهد بعبارة MARX الشهيرة " العمل مصدر كل قيمة" فحياتنا بكل تفاصيلها مرتبطة بعمل، بأن كل مانستعمله في حياتنا مصدره العمل فحتا المواد الأولية تستخرج من بمجهود الإنساني الذي يعد عملا، وكذلك كل المواد التي تتعتمد عليها في مختلف خطوات حياته هي مصنوعة بفضل العمل، كما انا الفكر ومعرفة هي نتيجة العمل المبذول من طرف الأجيال الساعية لتحم في تقنيات، فالعمل الإنساني إذا لا يقتصر على الجهد العضلي بل يتضمن كذلك الجهد الفكري.[3]

[1] حجاز سعود، الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري- اطروحة لنيل شهادة دكتورا في عدم الإتباع بكلية العلوم الانسانية ولاجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر 2011-2012.

[2] دجال سعود- شباب وبطالة في المجتمع الجزائري المرجع نفسه ص 109-110.

[3] خالد زاوي، مرجع نفسه ص93.

5. العمل كوسيلة الإندماج المهني:

إن دراسة مسألة الإندماج المهني كأحد المداخل في دراسة موضوع العمل، لذلك سنحاول تمليق المعطيات المتاحة بما يتناسب مع دراستنا ولأهداف المتواخاة منها من خلال التركيز على المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث والتي تحقق إدماج في سوق العامل.

يتوقف الفرد عن إستغلال بعض وقته في البحث عن العمل أو أخذ دروس أي تكوين نعين يسمح له بالتغيير منصبه، وفي إعتقادنا لهذا التحليل فإن الفرد ومن خلال مساره المهني تتغير وضعيته ويمكن أن يسعى إلى التغير، كما أنه ومع مرور الوقت يمكن أن تظهر ضروف أو معلومات جديدة على مستوى سوق العمل من شأنها أن تدفع الفرد إلى تغيير منصبها.

ضمن خلال ما سبق ذكره، فإنه يظهر لنا أن التصور السابق يطغى عليه الجانب الفردي في تحليل ظاهرة الإندماج المهني التي تميزت بها الأحداث السابقة، إذ يأخذ بعين الإعتبار العوامل الخارجية على الأفراد المرتبطة بالمؤسسة والمجتمع عامة فهو إذ تعريف تقني.[1]

المحاولات الأولى لبناء أساس نظرية الشباب البطال:

إهتم إقتصاديوا العمل بموضوع الإندماج حديثا، دون شك لأن الإندماج إلى غية بداية السبعينات كظاهرة لحظية وكلمة إندماج ما تزال في الكثير من الأحيان اليوم مقرونة بشبه غياب للتعريف، إستمرت الأبحاث على هذا النحو إضطرت فيها مسألة الشهادات وظهور تخصصات علمية جديدة كالإعلام الآلي والإلكترونيك التي امتدت إلى كل الميادين، بحيث تحول الطلب فيها يخص التكوين نحو هذه الفروع الجديدة، فمثل هذه البحوث جاءت لمساعدة مسيري ومسئولي مراكز التكوين وحتى الجامعات على التحكم في هذه المتغيرات، وبصفة عامة فإن نتائج الدراسات السابقة خاصة من خلال الإدماج الإجتماعي.

نجد مصطلح الإندماج جد مستعمل دون أن يكون له تعريف موحد، فقد عرف ميشال فارنيار "الإندماج عملية تقود شخص بدون خبرة مهنية ليشغل وضعية مستقرة في نظام التشغيل"، أي أن الإندماج هو الفترة التي تأتي بعد مرحلة الخروج من نسق التكوين، وهي الفترة التي يسعى فيها الفرد إلى توظيف هذه المعارف النظرية

[1] بوكابوس فاطمة الزهراء، نقلا عن بوجمعة كوسة، سياسة التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة، دراسة ميدانية لمديرية التعمير والبناء سطيف، رسالة ماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2005- 2006، ص 82.

المكتسبة وكذا الحصول على منصب العمل، ففي هذه الحالة يمكن أن ندرس الإندماج المهني كظاهرة مهيكلة إجتماعيا أين يلعب فيها الطلب عن العمل دورا هاما، والجانب أنه إستعمل للتعبير عن الحراك الإجتماعي.[1]

أول من طرح مشكل تحديد وتعريف الإندماج إنطلاقا من فكرتين هو "Vicens" ويعتبر "الدخول إلى عالم الشغل الذي يتميز بتغيرات تخص إستغلال الفرد لوقته، والذي يتناسب مع الفترة التي تفصل بين قرار الدخول إلى الحياة المهنية والظفر بأول منصب عمل من جانب كونه مشروع حياة بالمعنى الإقتصادي"، ويقصد الباحث هنا أن الفرد تعدى مرحلة البحث عن العمل بحيث تحصل وهو يسعى الآن للإنتماء إلى فئة الأحرار بكل خصائصها.

في هذه الحالة يمكن تناول الإندماج كسيرورة من خلال أبحاث طويلة المدي أين يجب تحديد الفترة بدقة التي عندها ينتهي الإندماج، ويعتبر vicens أن منصب الإندماج هو الذي يسمح للفرد بالبحث عن منصب عمل آخر، وهنا يحتفظ الفرد بمنصبه الحالي دون أن يعني ذلك أنه مندمج فعلا، وهذا إن لم يتوفر الشرطان التاليان:

يتوقف الفرد عن إستغلال بعض وقته في البحث عن عمل أو أخذ دروس أي تكوين معين يسمح له بتغيير منصبه.

وفي إعتقادنا لهذا التحليل فإن الفرد ومن خلال مساره المهني ستتغير وضعيته ويمكن أن يسعى إلى التغيير، كما أنه ومع مرور الوقت يمكن أن تظهر ظروف أو معلومات جديدة على مستوى سوق العمل من شأنها أن الفرد إلى تغيير منصبه.

فمن خلال ما سبق ذكره فإنه يظهر لنا أن التصور السابق يطغى على الجانب الفردي في تحليل ظاهرة الإندماج المهني التي تميزت به الأبحاث السابقة إذ بأخذ بعين الإعتبار العوامل الخارجية عن الأفراد المرتبطة بالمؤسسة والمجتمع عامةذ، فهو إذا تعريف تقني.[2]

الدراسات الأولى التي تناولت الإندماج المهني:

إن التحول إلى عالم الشغل والإندماج في الحياة المهنية عملية خطت بدراسات عديدة غلب عليها الطابع الإمبريقي، ولكن على الرغم من كثافة هذه الأعمال إلى أنه لا يزال عبارة عن حقل معرفي قليل التحديد وغير واضح معرفيا إذ يتصارع فيه علماء وباحثي علم الإجتماع وعلم النفس وعلوم الإقتصاد دون أن يظهر إقتراب يشمل أو يعتمد على هذه الميادين بصفة إجمالية، فقبل أن يظهر إقتراب يشمل أو يعتمد على هذه الميادين بصفة

[1] بوكابوس فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الإقتصادي غير الرسمي، رسالة ماجستير، 2011-2012، ص24.

[2] بوكابوس فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص25.

إجمالية موحدة، فقبل أن يظهر الإندماج المهني كموضوع دراسة وبحث في السوسيولوجيا كان الإهتمام ينصب حول الشباب والتي تمحورت حول الإنتقال من الميدان التعليمي إلى المهني.

صحيح أن عملية إندماج خرجي الجهاز التربوي والتكوين ستتأثر بطبيعة تكوينهم لكنها لا تخضع لأي نظرية معينة، وصحيح أنها ستتأثر بسياسة التشغيل وبقانون سوق العمل وآليات سوق عملهم، لكنها لا تخضع لنظرية إقتصادية وإجتماعية معينة وانما هي ظاهرة مستقلة بذاتها ما زالت تبحث عن نظرية خاصة بها.

ومن الملاحظ أن هذه الأعمال الأولى ارتبطت بالمنظومة التربوي وبصفة خاصة بالديمغرافيا المدرسية إلى غاية منتصف الستينات أين ظهرت أمنية قامت بمتابعة دفعة من الشباب خلال فترة التكوين المهني حتى تخرجهم ثم معرفة مصيرهم المهني.

ومع نهاية الستينات ظهرت أعمال ودراسات إهتمت ببطالة الشباب وعلاقة هؤلاء بالحياة المهنية، بحيث ركزت هذه الأبحاث على إستخراج القيم التي يتبنونها، والمعاني التي يعطونها بالنجاح المهني، ومنهم يذمكن القول أن فترة الستينا شهدت دراسات وأبحاث علمية إهتمت في مجملها بمستويات التكوين ودراسة فئة الدراسات الإمبريقية نتيجة الطلب الإجتماعي عليها، وهذا في تخصصات كل من علم الإجتماع وعلم الإقتصاد، وبدرجة أقل بعلم النفس، بالرغم من ضخامة هذه الأعمال إلى أنه يبقى بدون إطار نظري خاص به كحقل معرفي مستقل، بهذا إتسمت هذه الأبحاث بالتفرع والعموم ورغم غزارتها إلى أنه لم يظهر ولم يشهد نشر أي كتاب تحت عنوان الإندماج إلا مع بداية السبعينات وحتى مع بداية السبعينات وحتى بعد هذه الفترة لم يظهر إلا أحيانا قليلة[1].

6. فرص العمل والزيادة السكانية:

يعرف النمو الديمغرافي وتيرة سريعة الفترة لأخيرة وزيادة سكانية معتبرة خاصة لو تحدثنا عن الجزائر، هذه الزيادة كان من شأنها أن تخلق مشاكل وصعوبات كبيرة خاصة في ظل الووتيرة البطيئة للتنمية التي تأثرت بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فقد عرفت الجزائر مجموة من التحولات الجذرية على مستوى البنية الديمغرافية المتمثلة فيب النمو السكاني المتسارع وبالمقاب ل تراجع وتيرة النمو الإقتصادي المتأثر بالوضع الأمني الداخلي السان وغير المستقر، وأزمة المديونية الخانقة التي كانت من إزهارات الإصلاحات الإقتصادية ةوالسياسية وإقتصاد السوق وإملاءات الهيئات المالية الدولية، كل هذه العوامل وغيرها كان من شأنها أن تعرقل مسار التنمية في الجزائر، وإذا سلمنا فإن الديناميكية الإقتصادية مرتبطة بالتنمية الإجتماعية، فإننا سوف ندرك النتائج العميقة التي خلفتها

[1] بوكابوس فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص ص24-25.

هذه الظروف والتحولات على مستوى فرص العمل، فالزيادة السكانية أصبحت تهدد بإتهام كل خطط التنمية في الجزائر، بل صارت تؤدي إلى نتائج عكسية وخلق نتائج كبيرة للمجتمع، وتأتي في مقدمة هذه المشاكل البطالة بدلا أن تكون القوى البشرية عامل دعم للمجتمع عندما تكون منتجة ومدرية تحولت إلى عبء على الإقتصاد الوطني والإنتاج بعد أن زادت عن حدها.

وفشلت الجهود في محاوة التوفيق بين النمو السكاني المتسارع ووتيرة النمو الإقتصادي مما يترتب عليع آليا من تضاؤل فرص العمل، أي وجود عجز في سوق العمل التي تصبح في هذه الحتالة غير قادرة على إستيعاب وإمتصاص الطلب على العمل، ومنه نستنتج أن العلاقة بين الزيادة السكانية وفرص العمل هي علاقة عكسية في كثير من الأحيان، ولعل أبرز مثال على ذلك وضعية سوق العمل في بعض الدول الخليجية التي تملك تعدادا سكانيا منخفضا مما يجعل سوق العمل فيها يتميز بنوع من الفائض في الطلب جعل منها مركز إستقطاب لليد العاملة في مختلف أقطار العالم وخاصة في آسيا الشرقية، وعلى النقيض من ذلك نجد بلدان آسيا وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية تعاني من معدلات البطالة القياسية نتيجة الكثافة السكانية العالمية[1].

[1] خالد الزاوي، المرجع النفسي، ص93.

ثانيا: ماهية البطالة وسياسة التشغيل

1. مفهوم البطالة:

لا شك في أن أول سؤال منطقي يواجهنا في مطلع هذه الدراسة هو من هو العاطل Umemplayed؟ لأن هذا السؤال يبدوا لأول مرة وهلة بسيطة جدا فقد يسارع القارئ بالإجابة عنه بالقول: إن العاطل هو من لا يعمل not working.

إن من أهم صفات العاطل إنه لا يعمل ومع ذلك فإن هناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يدرون عن العمل مثل الكبار والأطفال، المرضى والعجزة والذين أحيلوا إلى التقاعد، فهؤلاء لا يصح إعتبارهم عاطلين، إن العاطلين يكون قادرين على العمل.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين عن العمل والذين لا يعملون فعلا، ومع ذلك لا يجوز إعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن عمل Not seeking work، مثل الطلبة الذين يدرسون في الجامعات والمعاهد، لا يبحثون عن عمل يفضلون تنمية قدراتهم مهاراتهم بالدراسة، وهذا لا يصح إدخالهم في دائرة العاطلين.[1]

وتعرف البطالة على أنها عدم وجود في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين عن العمل، ويمكن القول أن شخص انه عاطل توفر فيه الشرطين التالين: القدرة على العمل والبحث عن العمل، ان يكون على إستعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.[2]

لقد تعددت التعاريف حول البطالة إذ أن نلقي شيء من التفصيل لأخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة من معاني.

تعرف على أنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عاملا ذهنيا أو عقليا أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كانت عدم الممارسة الناتجة عن أسباب شخصية إرادية وغير إرادية.

وتعرف أيضا بمقار حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة.

[1] رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر للمشكلات الرأسمالية المعاصرة، علم المعرفة، دط، 1923-1990، ص13-14.

[2] وداد عبد العالي، دور السياسات التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس بونعامة، الجزائر، 2017-2018، ص3-4.

وهي كذلك عدم توفر العمل لشخص راتب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل، كما تطلق على البطالة ثلاث معاني:

1. عدم تناول فرص عمل مع قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها.

2. عدم قيام الشخص بعمل ما بناءا على رغبته في عدم العمل.

3. عدم إستناد أي عمل كان نوعه إلى شخصين في ظاهرة إجتماعية سلبية تتمثل هذه الظاهرة في وجود أفراد قادرين على العمل ومؤهلين للقيام به، دون أن تتوفر لهم فرص للحصول عليه نتيجة قلة مناصب العمل في سوق العمل.

أ- تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل:

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و56 سنة ووجود أنفسهم في يوم معين أو أسبوع في إحدى الفئات التالي:

1- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.

2- متاح للعمل: أي الذين بإستطاعتهم القيام بالعمل فورا.

3- البحث عن عمل: أي الذين إتخذو خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.

1. بدون عمل: إن الهدف من المعيار "هو التمييز بين التشغيل والبطالة، ويعتبر شخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الإستبيان (لو لساعة واحدة).

2. متاح للعمل: يعني هذا المعيار أنه ما عرضه عمل على فرد فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث سيشهد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل في فترة لاحقة (أي بعد إنتهاء الإستبيان).

3. يبحث عن عمل: ينطبق على الأشخاص الذين إتخذو خطوات محددة للحصول على عمل خلال فنرة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات عن العمل.

ب. تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

✓ أن يكون سنه يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و64 سنة).

✓ لا يملك عملا عند أجراء تحقيق الإحصاء، ويشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عمله ولا لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

✓ لا يكون في حالة بحث عن عمل حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات الأزمة للعثور على منصب شغل[1] .

2. الآثار المترتبة عن البطالة:

لا يخفى على أحد أن البطالة أصبحت تشكل هاجسا للعام والخاص، خاصة في ظل تحديات التي تواجه شباب العصر والتزايد السريع للكثافة السكانية مقابل تناقص وتزايد حدة الصراع عليه، وما ينجز عن ذلك من تضائل فرص الشغل وإرتفاع حدة البطالة، هذه الأخيرة وخاصة بطالة الشباب التي يمكن أن تقود إلى ظهور العديد من السلوكيات السلبية الغير مرغوب فيها والمنبوذة إجتماعيا، حيث يشغل الشباب المحرومون من الإندماج دوره المهمش ويقومون بالمقابل باللجوء إلى ردود فعل مضادة، قد تتجلى في تعاطي المخدرات أو الإتجاه نحو الإقتصاد الغير رسمي (ضمن لإطار لعبة القوى والتحرر ضمن حدود منطقة اللايقين)، فواقع الحال يقول أن هناك علاقة طردية بين البطالة ومختلف الآفات فتكمن الخطورة في ظاهرة البطالة أساسا في كونها عاملا يعصف بلإستقرار شباب وتهدد كيانهم وإستقرارهم الإجتماعي، إن تفاقم الوضع الإقتصادي بالنسبة للشباب البطال سوف يفتح أسباب على مصاريعه لميلاد نوع آخر، من النشاطات المشكلة للإقتصاد غير الرسمي، فأمام وضعية البطالة يتبنى الشباب إحدى محلين فإما أن يبقى تحت كفالة عائلته وإما أن يرجع إلى نشاطات منحرفة كالشرقة أو العمل في السوق السوداء كحل بديل لغياب فرص العمل في القطاع الرسمي، فالبطالة تعقد فرص العمل المعرض لها بدوره ومكانته الإجتماعية، حيث أن إفتقار الفرد لدوره محدد وواضح المعاني بالمجتمع يؤدي إلى غياب الوعي بقيم المجتمع والمسؤولية بنتيجة التهميش، إن هذه الآثار وغيرها للبطالة على البنى الإجتماعية يجعلوننا ندرك حجم خطورتها، فهي بمثابة قنبلة موقوتة قابلة للإنفجار في أي لحضة ويبقى الفرد المتضرر الأكبر منها.[2]

أ. الآثار الإقتصادية:

– إن للبطالة آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية لا يمكن إهمالها فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الإجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا واضحا على الإستقرار السياسي والترابط الإجتماعي.

– إنخفاظ الإنتاج الفعلي على الإنتاج المحتمل من جراء إعداد العاملين على العمل والإنتاج.

– ظهور الكساد الإقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لأحد أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده والإنتاج المرتبط بالعمل.

---

[1] سعدية زايدي، سياسيات التشغيل في الجزائر، أطروحة مفدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في علم الإجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية قسم علم الإجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018-2019، ص46-47.

[2] فاطمة بوكابوس، المرجع السابق، ص 27.

– تكلفة إعادة العاطلين وتختلف هذه التكلفة بإختلاف البلدان وإختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.

– خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي إتقى على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح غير مجدى أثناء فترة التعطل عن العمل.

– إنخفاظ حجم الإرادات للدولة من جراء إنخفاض حجم الضرائب على الدخل الناجم على البطالة.

ب. الآثار الإجتماعية:

– البطالة قد تعود لبعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوقع البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لإرتكاب الجرائم، فقد أثبتت إحصائيات وتقارير الامن العام العلاقة بين البطالة والجريمة والإدمان والإرهاب، هذا المثلث المخيف (الجريمة والإدمان والإرهاب) له إنعكاس سلبي على توفير الأمن الإجتماعي للمواطنين.

– البطالة تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي سيء لدى العاطل وتخلط لديه نفسا مضطربا.

– التخلف الإجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية لقوى المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإيواء والإطعام.

– تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سلبية على الإناث والذكور.

ج. الآثار السياسية:

– تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمن العام إلى تداعيات خطيرة، ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن إنتشار البطالة يؤدي إلى إختناق مفهوم الشفافية والنزاهة.

– البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاق.

– تؤدي بالشخص العاطل إلى إرتكاب جريمة التحسس ضد بلده لحساب دولة العدو.

– تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية للبحث عن العمل.

– ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والإنتماء واللامبالاة.

جدول رقم (2–1) يمثل معدل البطالة في الجزائر 1990–2000:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	000
النسبة	19.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10	27.99	26.41	28.02	29.29	.80

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة في تزايد كبير إبتداءا من سنة 1990-2000م، وهذا راجع إلى برامج الإصلاح الإقتصادي من طرف صندوق النقد الدولي.[1]

3. الأشكال والأنواع المختلفة للبطالة من زاوية السوسيو إقتصادية:

1.3 البطالة الهيكلية:

تتكلم عن البطالة الهيكلية عندما يحدث عدم التوافق بين فرص العمل والطلب عليه، فهي تصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الإقتصاد الوطني فالإختلال الناجم في التباين بين مستوى المؤهلات التي تتوفر لدى العارضين للعمل، وتبنى هذا النوع بسبب التقدم التكنولوجي أو بسبب التغيرات التي تحدث في الإقتصاد القومي لبلد ما خاصة في الجوانب الإجتماعية والديمغرافية له، الشيء المميز لهذا النوع أنها بطالة طويلة الأجل لا تزول رغم عودة النشاط الإقتصادي في زيادة معدلات النمو لأنها ترتبط بنوعية وطبيعة تنظيم الجهاز الإنتاجي.

2.3 البطالة الدورية:

يحدث هذا النوع نتيجة تقلص الطلب الكلي على الصيغ والخدمات ومنه الطلب الكلي على العمل، جاءت هذه التسمية نتيجة إرتباطها بالدورات الإقتصادية، ففي مرحلة الركود يقل حجم الدخل والناتج فيخفض رجال الأعمال إنتاجهم وتهبط مستويات السلع الإستهلاكية نتيجة نقص الطلب عليها.

3.3 البطالة الإحتكاكية:

تحدث البطالة الإحتكاكية (الإنتقالية) بسبب نقص المعلومات لدى الباحثينت عن العمل والعارضين له، قد تطول فترة البحث عن الشغل لعدم توفر المعلومات الكافية، يتواجد هذا النوع من البطالات عندما يكون هناك عرض قوي للشغل أمام قطاع عريض لقوة العمل بدون شغل، مما يعني صلابة سوق العمل وهي تقترب أكثر من البطالة الإحتكارية، نلاحظ أن الشيء المميز لهذا النوع من البطالات كونها لا تزول حتى لو وصل الإقتصاد في بلد ما إلى مبدأ التوظيف الكامل مقارنة مع البطالة الظرفية.[2]

---

[1] سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع عمل وتنظيم قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019/2018، ص ص 61-62.

[2] حجاز سعود، الشبابا والبطالة في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2012/2011، ص ص 84-85.

4.3 البطالة الساخرة:

يقصد بها حالة تعطل الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين عن العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدو، لهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل كما أن البطالة الساخرة يمكن أن تكون إحتكاكية أو دورية أو هيكلية.

5.3 البطالة المعتفة:

تعبر عن تلك الحاجة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفصلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا وبحيث إذا بحثت في مناصب عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض وينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي.

6.3 البطالة الإختبارية والبطالة الإجبارية:

هناك تصنيف آخر للبطالة حسب إرادة الشخص المتعطل عن العمل وهي البطالة الإختيارية، فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته وإختياره حينما يقدم إستقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل، ولأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له اجر أعلى وظروف عمل أحسن، أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو إختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمل أي الطرد من العمل بشكل قصري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد.[1]

4. إنعكاسات البطالة على الفرد والمجتمع:

من الصعب جدا الفصل بين الآثار على الفرد والمجتمع لأن الشباب عبارة عن مجموعة معينة من الأول، وكذلك من الصعب التفريق بين الآثار الإجتماعية والإقتصادية لأنهما متداخلان ومكملان لبعضهما البعض، ويرجع هذا التداخل لظاهرة البطالة نفسها وما يمكن أن تحدثه بطريقة مباشرة على الفرد ومحيطه الذي هو المجتمع.

سنقوم بسرد أهم الآثار المترتبة عن البطالة دون التمييز بينهما، إجتماعية ام إقتصادية أو حتى فردية أو جماعية لأن الفصل بين خيوطها أمر بالغ التعقيد والصعوبة.

[1] ناجي ين حسين وآخرون، البطالة في الجزائر دراسة تحليلية، مخبر المغرب الكبير إقتصاد ومجتمع، ص58.

1.4 عدم الاستفادة من المورد البشري:

كما هو معلوم يكتسي هذا المصدر بعدا استراتيجيا ويعتير المصدر البشري المخزون الحقيقي لثروة أي مجتمع، فإن حدث وتعطلت فئة معينة عن القيام بدورها يشكل ذلك خسارة كبيرة، فكل ثروة أو طاقة غير مستغلة هي استنزاف غير مباشر لثروة المجتمع ولتلك الموارد البشرية الثمينة وهذا ما من شأنه وضع عقبات في وجه عجلة التنمية، وبالتالي تقع الأعباء الاجتماعية على كاهل المجتمع والاقتصادية على السلطات العمومية، تتحول البطالة إلى مقبرة لطاقات المجتمع من ثروات فكرية.

2.4 تضييع المواهب المكتسبة

"ما لن يعمل يضيع ما تعلمه وهذا التضييع يصيب مواهب الإنسان العقلية، الفكرية والفنية، حيث أثبتت معظم الدراسات السيكولوجية أن الإنسان العادي إذا لم يطبق ما تعلمه خلال مدة معينة تختلف حسب خصائص الأشخاص، فإنه يفقد ما تعلمه، وبالتالي تصبح خسارة مزدوجة: من جهة تضييع سنوات من التعلم والتكوين، ومن جهة أخرى تضيع الأموال العامة التي أنفقت على المدارس ومراكز التكوين المهني والجامعات، حتى وإن حدث وإستغل هذا الشخص بعد فترة زمنية نوعا ما طويلة تكون مردودية ضعيفة وتلزمه نفقات أخرى لإادة تكوينه.[1]

3.4 انتشار العمل غير الرسمي (l'emploi informnel):

ظاهرة بحدها بكثرة في الجزائر متمثلة أساسا في السوق الموازية . هذه الأسواق التي أخذت أبعادا كبيرة في مجتمعنا سببها البطالة، هؤلاء الشباب الذين يتاجرون في الطرقات دون ترخيص، ما هم إلا نتيجة من نتائج البطالة، حيث يلجأ معظمهم إلى ما يسمى بالعامية (الكابة) أي التجارة الخفيفة والهروب من الضرائب، أما على المستوى العام فهناك (انتشار القطاع غير الرسمي secteur informel:) الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال، هذا الأخير الذي نتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي بعد خسارة للخزينة العامة للدولة لأنه لا يدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل في القطاع الرسمي الذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي في الظهور، وبالتالي الحلقة المفرغة .

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، المرجع السابق، ص 33

4.4 انتشار الفقر في المجتمع:

قامت الجزائر في أواخر القرن الماضي بعقد مؤتمر عالمي حول ظاهرة الفقر، تحدث فيه المختصون عن مشاكل الفقر وأسبابه، ومن الأسباب المذكورة : البطالة. هذا الفقر الذي انتشر بصفة رهيبة في مجتمعنا كان وليد الأزمة الاقتصادية، حيث لم يكن موجودا بهذه الصفة قبل وبعد الاستقلال، رغم ما ميز الاقتصاد الجزائري آنذاك.

تفشي الآفات الإجتماعية في المجتمع:

قائمة الآفات الغجتماعية في الجزائر واسعة وطويلة (التسكع، الإجرام، الإهاب، تعاطي المخدرات، التجارة بالأعراض، السرقة...إلخ) كل هذه الآفات تشترك في عنصر واحد سببه البطالة التي تخلق فراغا رهيبا لدى الفرد الذي يحاول ملأه بأي طرق عقلانية.[1]

جاء عن بعض الباحثين أن الشباب البطال الذي تبوء محاولته الاولى في البحث عن منصب عمل بالفشل يمر بثلاثة مراحل:

المرحلة الأول: هي الفترة التي يلقي فيها البطال اللوم على نفسه إذا يرى أنه المسؤول ذاتيا عن بطالته التي يعاني منها.

المرحلة الثانية: يبدأ البطال بإلقاء اللوم على المجتمع إذ يفسر وضعياته تلك كنتيجة لفرد المجتمع المعنت واللامعقول بتقديم يد المساعدة له لإنقاذه من شبح البطالة، وهذه المرحلة في تكامل مع المرحلة الثالثة التي يكون فيها البطال خيار أمام سلوكين:

- إما يسلك سلوك العزلة بإنطوائه على نفسه.
- أن يختار سلوك التمرد بحيث يثور على مجتمعه.

هذا وما يمكنه ان يفتح لنا صورة الخطر الإجتماعي والنفسي الذي يمكن أن ينتج عن تعطل أفراد المجتمع والنتيجة الأخيرة هي أن كل شيء سلبي في المجتمع يمكن أن يكون أصله البطالة.[2]

5. أسباب تنامي التشغيل في الإقتصاد الغير رسمي:

1.5 تعريف التشغيل ومفهومه:

كغيره من المواضيع ذات المداخيل المختلفة وذات الأحجمة المتعددة الأوجه أساس موضوع التشغيل العبر الكثيرة منذ بدأ الباحثون يدركون أهميته ويصلطون لضوء عليه.

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، المرجع السابق، ص 33-34

[2] فاطمة الزهراء بوكابوس، المرجع نفسه، ص 35

أ–المفهوم التقليدي للتشغيل:

التشغيل بمفهومه الحديث لايحمل معنى مناقض للبطالة كما أنه لايتضمن معنى العمل فقط بل يشمل الإستمرارية في العمل وضمان تعيين معنى العمل والمرتب للعامل تبعا لإختصاصاته ومؤهلاته والتي يتوجب على المؤسسة الإعتراف بهان كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجامعية وحقهم في الخدمات الإجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية باللغة في العمل كونه أساس وترقية العمل.[1]

ب– أسباب تنامي التشغيل في القطاع غير الرسمي:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورا رهيبا لظاهرة التشغيل في الإقتصاد غير الرسمي لم تسلم منه حتى الإقتصاديات الكبرى مثل: إرتفع الإقصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية من 4% سنة 1970 إلى 9% سنة 2000 فقد أشار VITOTAMZI إلى تنوع العوامل التي تساهم في تناول الظاهرة وتشييعها وإستطاع حصرها في أربعة مجموعات رسمية هي:

1. الضرائب والرسوم
2. اللوائح
3. الخطر.
4. الرشوة.

كما تطرق FPIEDRICH SCHEIDER إلى المحددات(الأسباب) الأساسية لتنامي غير الرسمية من خلال:

1. إرتفاع الضرائب وإقتطاعات الضمان الإجتماعي.
2. كثرة اللوائح والتشريعات.
3. ضعف ندمات القطاع العام (نقص الإتفاق).

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس، المرجع السابق، ص 40.

حسب المخطط التالي أهم العوامل المساهمة في تنامي فرص العمل في القطاع الإقتصادي غير الرسمي:[1]

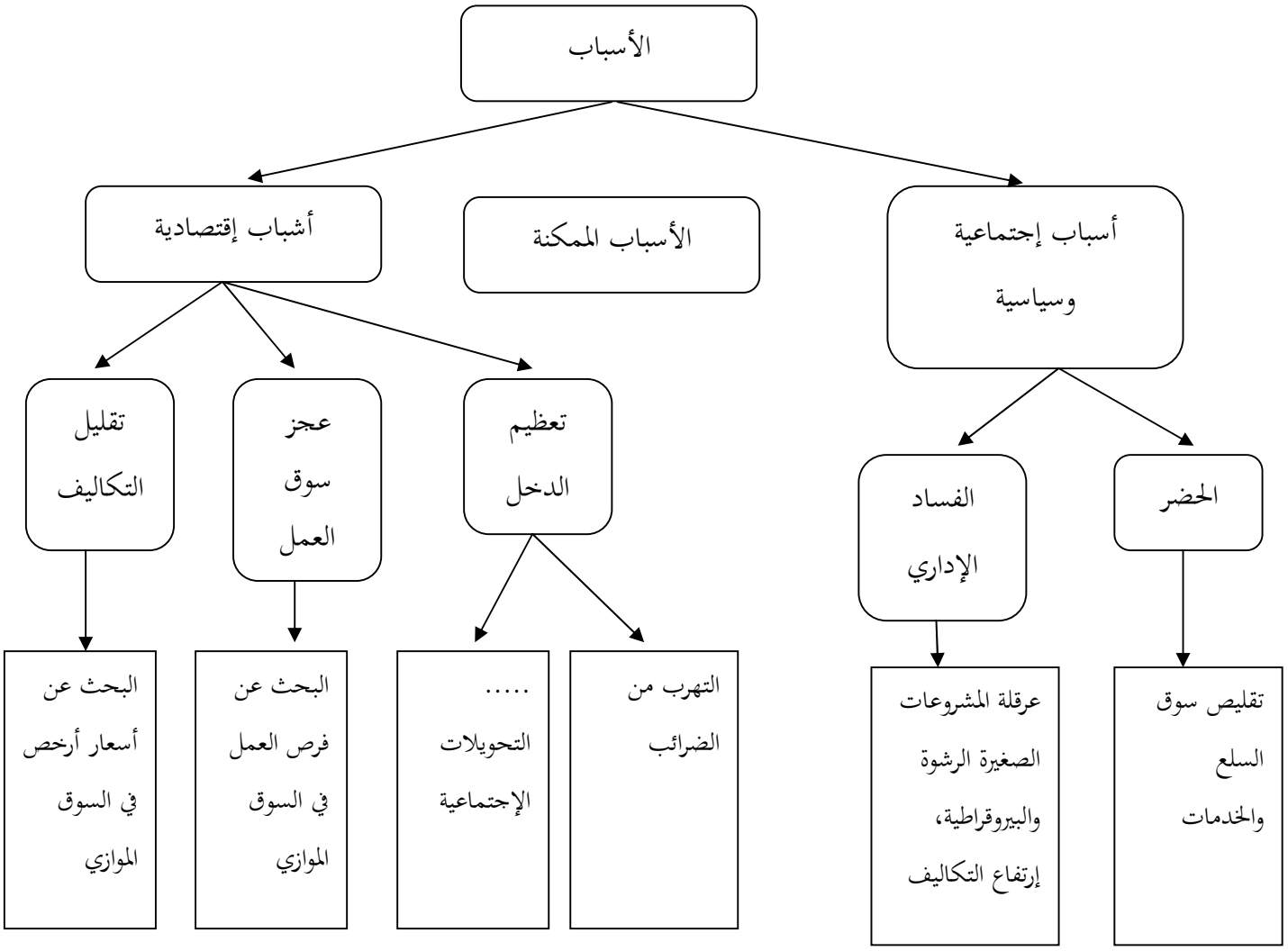

[1] دحماني رضا، سوق العمل بين حتميات التشغيل غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر، مرحلة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص ص 09-10.

6. طرق البحث عن الشغل لدى الشباب البطال:

إنتهج المبحوثون في عملية بحثهم عن شغل إستراتيجيات الخاصة بهم كفاعلين إجتماعيين، ونرى ان هذه الطرق لها علاقة بالعوامل التي ساهمت في تحديد بطالتهم حسب ما بينه الجدول الآتي:

الجدول رقم () يبن العلاقة بين الصنف البطالين وطرق البحث عن الشغل:

صنف البطالين / طرق البحث عن الشغل	بطال طالب شغل لأول مرة		بطال سبق له وإن إشتغل من قبل		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
	47	50.53	10	37.03	57	47.50
	30	32.25	08	29.63	38	31.66
	08	08.61	09	33.3	17	14.16
	08	08.61	/	/	08	6.68
	93	100	27	100	100	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإتجاه العام في الإجابات المبحوثين تمثله فئة المشاركة في مسابقات التوظيف وهذا بنسبة 47.50% تدعمها ذلك نسبة 50.53% من البطالين طالبي الشغل لأول مرة مقابل 37.3% من البطالين الذين سبق لهم وإن إشتغلوا من قبل، أأما باقي الإجابات تمثلها نسبة 31.66% من فئة الإتجاه إلى وكالات التشغيل و14.16% من فئة البحث عن الوساطة و6.68% من فئة الإتصال المباشر بالمستخدمين.

تعتبر المشاركة في مسابقات التوظيف من أكثر طرق البحث عن شغل قد تكون ذات طابع كتابي أو شفوي مبنية على المقابلات.

أما عن فئة الإتجاه إلى وكالات التشغيل في إحدى الطرق الرسمية التي يلعب فيها منطق العرض والطلب دورا كبيرا، فهي حلقة وسيطة فقذ بين عارضي الشغل وطالبيه.

وفئة الإتصال المباشر بالمستخدمين فهي شكلت أدنى نسبة لها في الجدول نظرا لما يدور فيه المخيال الإجتماعي للمبحوثين في إشارة بعض الرعاقيل البيروقراطية التي صادفوها في عملية بحثهم عن الشغل لدى حضورهم بأنفسهم من اجل مقابلة المستخدمين في الواقع أو تلك الصورة التي يحملها بخصوص تلك الطريقة.[1]

[1] دجال مسعود، المرجع السابق، ص ص 179-182.

خلاصة الفصل:

إن محاولة الإقتراب أو ملامسة موضوعي البطالة والعمل من منطلق سوسيولوجي لابد أن تخلوا منه بعض الأدوات التي حاولنا توظيفها من خلال تتبع مسار كل مفهوم على حد رغم الصلة الوثيقة بينهما، فقد كان هذا الفصل عبارة عن إستعارض لأهم ما يمكن الحديث أو الإشارة إليه في ما يخص العمل والبطالة اللذين كما ذكرنا في بداية الفصل يمثلان وجهين لعملة واحدة فوجود احدهما يغلب الآخر، فالعمل ليس وليد المجتمعات الحديثة وكذلك البطالة ليست من سمات الوضع الراهن فحسب، بل تعود جذورها إلى وجود العمل في حد ذاته، ودراستنا للعمل والبطالة لم تعتمد على تحديد أهمية كل موضوع وإنما كبابا للجوء إلى مفهوم آخر ذو صلة هو موضوع العمل الغير رسمي الذي تعد البطالة مفتاحا من مفاتيحه.

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي (مناقشة وتحليل النتائج)

تمهيد

أولا: تحليل الدراسة

1. مجالات الدراسة

2. المنهج المستخدم

3. أدوات جمع البيانات

4. إختيار عينة الدراسة

ثانيا: مناقشة النتائج

تمهيد

1. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

خلاصة

تمهيد

بعد تحديد مسار الدراسة نظريا أصبح من الضروري تطبيقها ميدانيا وإسقاطها في الواقع من أجل التحقق الفعلي والوصل إلى النتائج، ولكي يتم القيام بالدراسة الميدانية يتطلب من الباحث إتباع قواعد ومناهج علمية وفق خطوات منظمة وإهتيار الأساليب والأدوات الازمة التي تتناسب مع الدراسة وكيفية إختيار العينة وأهم خصائصها، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل عند إجراء المنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

1. مجالات الدراسة:

أ. الحدود الموضوعية: إقتصرت هذه الدراسة على معرفة حالة المواطن البطال في عالم القطاع الغير رسمي المتمثلة في الباعة المتجولون بدائرة واد ليلي.

ب. الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 18 أفريل 2022 إلى غاية 20 أفريل 2022.

ج. الحدود المكانية: إختصرت هذه الدراسة على دائرة واد ليلي لولاية تيارت، حي زعرورة على البائعة المتجولون بالجزائر .

د. الحدود البشرية: ويتمثل هذا المجال في أفراد العينة والذي يتمثل في المواطنين البطالين بدائرة واد ليلي.

ملاحظة:

حسب ما تضمنه موضوعنا لم أقم باللجوء إلى أي مؤسسة في القطاع الرسمي، فضلنا اللجوء إلى الشارع من أجل تطبيق بحثنا على الواقع الحقيق للبطالين في القطاع الغير رسمي.

2. المنهج المستخدم في الدراسة:

لقد إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لكونه المنهج الأكثر ملاءمة لموضوع االبحث، ويمكن تعريف المنهج الوصفي على أنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية إجتماعية أو مشكلة إجتماعية.[1]

ويعد أيضا طريقة لوصف الموضوع المراد دراسة من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة ليكن تفسيرها كما إعتمد على أسلوب الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة، قصد التعرف على وضعها وجوانب قوتها وضعفها.[2]

[1] وحوش عمار، محمد محمود الذانيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط 4، ديوان المطبوعات الجمعية، الجزائر، 2007، ص146.

[2] محمد صرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب صيغاء، 1441، 2019، ص46.

3. أدوات جمع البيانات:

لقد تعددت وإختلفت طرق جمع البيانات للحصول على المعلومات، وقد يستخدم الباحثون الكثير من الأدوات من أجل الحصول على المعلومات حول مشكلة الدراسة أو الإجابة عن تساؤولتها، وقد إعتمدنا في دراستنا على أدوات من البحث العلمي وهي كالآتي الإستمارة والمقابلة:

1- المقابلة: هي من تقنيات التقصي المستعملة في البحث السوسيولوجي نحصل فيها على البيانات والمعطيات من الأفراد حول ظواهر معينة، ويتعلق الأمر أساسا بي التوقف عند آراء المبحوثين ومواقفهم بخصوص ظواهر إجتماعية يسعى الباحث لمحاولة تفسيريها، حيث يحاول الباحثون أن يتصل بالمبحوث وينتظر منه أن يحدثه حول رأيه وموافقته تجاه وضع أو حالة ما.[1]

2- الإستمارة: تعد وسيلة لجمع المعلومات والمتعلقة بموضوع البحث عن طريق إعداد إستمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من المواطنين ويسمى الشخص الذي يقوم بملأ الإستمارة بالمستجيب.[2]

ونظرا لطبيعة موضوع بحثنا لقد قمنا بإختيار أو الإعتماد على الإستمارة، كأداة أساسية لجمع المعلومات وبعد عرضها طبعا على الأستاذ المشرف وتعديلها من قبل حضرته، وقمنا بتحكمها عند بعض الأساتذة الذين ساعدونا في تعديليها بملاحظاتهم ونصائحهم القيمة وتوجيهاتهم العلمية.

وقد تمثلت إستمارة بحثنا الأخيرة على 20 سؤال حيث قمنا بتوزيعها إلى أربع محاور أساسية وهي:

المحور الأول: يضم البيانات الشخصية (من سؤال 1 إلى السؤال 4).

المحور الثاني: يتمحور حول أسباب لجوء الشباب للقطاع غير الرسمي (من سؤال 08).

المحور الثالث: يتمحور حول التساؤل الفرعي الثاي وهو العوامل المؤثرة في إنتشار البطالة في أوساط الشباب حسب رأي العام المتوجل (من سؤال 01 إلى سؤال 12).

المحور الرابع: وتضم التساؤل الثالث وهو تصورات الشباب البطال للعمل الغير رسمي (من سؤال 01 إلى سؤال 07).

قمنا بتوزيعها على بعض المواطنين البطالين المتجولين على 50 بطال.

[1] إبراهيم البيومي غانم، مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الإجتماعية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2007، ص87.

[2] ربحي مصطفى عريان، البحث العلمي أسسه ومناهجه وأساليبه وإجراءاته، ب ط، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، ب س، ص90.

4. طريقة إختيار عينة الدراسة:

حيث يتكون مجتمع بحثنا للمواطنين دائرة واد ليلي ولاية تيارت بالنظر إلى وجود عدد كبير من المواطنين في ولاية تيارت، وبسبب ضيق الوقت قد إخترنا دائرة واد ليلي وأخذ عينة قصدية ممثلة من 50 بطال يكونون مبحوثين في هذه الدراسة.

حيث إعتمدنا في دراستنا على عينة قصدية عشوائية.

وتعرف العينة حسب ماجد محمد الخياطي "أنها مجتمع البحث أي بمجموع مفردة الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جمع الأفراد"[1].

[1] ربحي مصطفى عريان،، المرجع السابق، ص62.

ومن هنا تبينت أهم الخطوات التي إتبعها الباحث من أجل ضبط الإجراءات الميدانية الخصة بالدراسة، وكذا توضيح أهم مجالات الدراسة وقمنا بالكشف عن المنهج المناسب والأدوات المستخدمة وعرضنا مجتمع بحث وأهم خصائصه فهذا المبحث يعتبر ذو أهمية لأن أي دراسة لا تخلو من هذا المبحث لأنه يعتبر الركزية المنهجية التي يعتمد عليها الباحث في إنجازه بحثه ويكون بذلك قد حقق خطوة كبيرة في صدق عمله، ومن خلال ذلك سنحاول تفسير وتحليل ما توصلنا إليه من معطيات في الفصل القادم الخاص بعرض ومناقشة النتائج.

ثانيا: مناقشة النتائج

بعد تناول في الفصل السابق إلى مختلف الإجراءات المنهجية لدراستنا ويعد عملية جمع البيانات من الميدان وتطبيق أداة الإستمارة حول موضوع الدراسة، سنقوم في هذا الفصل بعرض النتائج الفرضيات الدراسة وتفسير النتائج التي توصلنا إليها وكذلك بهدف معرفة والتأكد من تحققها وصدق ثباتها.

قراءة وتحليل النتائج:

جدول رقم(01): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	41	%80.4
أنثى	10	%19.6
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها أعلاه حول جنس المبحوث قدرت أعلى نسبة ب80.4% تخص الذكور تليها نسبة 19.6% تخص الإناث، ومنه نستنتج أن الفئة الأكثر استجوابا في هذه الدراسة هي فئة الذكور.

جدول رقم(02): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

السن	التكرار	النسبة
30-25	33	%64.7
35-31	14	%27.5
40-36	2	%3.9
45-40	1	%2.0
45 فما فوق	1	%2.0
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها أعلاه حول السن قدرت أعلى نسبة ب64.7% تخص الفئة العمرية من(25-30سنة)، تليها نسبة 27.5% تخص الفئة العمرية من(31-35سنة)، و3.9% تخص الفئة العمرية من(36-40سنة)، وكانت النسب متساوية ب2.0% تخص الفئة العمرية من(40-45سنة)، والفئة العمرية(45سنة فما فوق).

جدول رقم(03): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المدنية.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
متزوج	16	%31.4
أعزب	34	%66.7
مطلق	1	%2.0
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها أعلاه حول الحالة المدنية للمبحوث قدرت أعلى نسبة ب66.7% تخص (أعزب)، تليها نسبة 31.4% تخص(متزوج)، و2.0%تخص(مطلق).

جدول رق(04): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	8	%15.7
متوسط	20	%39.2
ثانوي	11	%21.6
جامعي	12	%23.5
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول المستوى التعليمي قدرت أعلى نسبة ب39.2% تخص مستوى تعليمي متوسط، تليها نسبة 23.5% تخص مستوى تعليمي جامعي و21.6% تخص مستوى تعليمي ثانوي تليها نسبة 15.7%تخص مستوى تعليمي(ابتدائي)، ومنه يمكن القول أن المبحوثين ينتمون للمستويات تعليمية مختلفة ما يساهم في إعطاء صورة موسعة حول موضوع مجال الدراسة.

جدول رقم(05): يبين توزيع أفراد العينة حسب السؤال1.

السؤال1	التكرار	النسبة
نعم	25	%49.0
لا	26	%51.0
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها أعلاه حول هل ساهمت الظروف العائلية في عملك في القطاع غير الرسمي جاءت النسب على الشكل التالي قدرت أعلى نسبة ب 51.0% ممن أجابوا بلا تليها نسبة 49.0% ممن أجابوا بنعم حول إسهام الظروف العائلية في العمل في القطاع غير الرسمي. ومنه يمكن القول أن نصف المبحوثين أكدوا على أن للظروف العائلية دور مباشر في عملهم في قطاع غير الرسمي وهذا راجع لكثرة مطالب العائلية وانخفاض الدخل الذي لا يساهم في توفير كل احتياجات الأسرة، ضف إلى ذلك عدم توافر مناصب عمل في القطاعات الرسمية وغيرها من الأسباب التي تصبح عاملا مساهما في الولوج للقطاع غير الرسمي من أجل العمل والكسب، أما بالنسبة للذين كانت إجاباتهم بلا فهذا راجع لنعدام مناصب العمل أو لارتباط ذلك بعوائق أخرى من أبرزها(صعوبة الحصول على السجل التجاري، انعدام رأس المال لبناء مشروع في القطاع الرسمي) " تعد مشكلة البطالة الحضرية واحدة من أبرز المشاكل التي صاحبت عملية النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء. وثمة أدلة وافية توحي بتزايد معدلاتها من جهة، وتعاظم دور القطاع غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري من جهة أخرى."[1] ومنه تتشارك مجموعة من الظروف السوسيواقتصادية في دفع الفرد للولوج للقطاع غير الرسمي.

جدول رقم(06): يبين توزيع أفراد العينة حسب السؤال2.

السؤال2	التكرار	النسبة
نعم	**22**	**%43.1**
لا	**29**	**%56.9**
المجموع	**51**	**%100**

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول هل بداية العمل في القطاع غير الرسمي كانت بتوفر رأس المال قدرت أعلى نسبة ب56.9% ممن أجابوا بلا حول اعتبار توفر رأس مال ساهم في عمل في القطاع

[1] إسماعيل قرة وآخرون، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة، ص210.

غير الرسمي تليها نسبة 43.1% ممن أكدوا بنعم أن بدايتهم العمل في القطاع غير الرسمي كانت بتوفر رأس المال. إن هذه المواقف المتباينة بين المبحوثين توحي بأن هذا القطاع الحضري غير الرسمي يستقطب مختلف الشرائح التي تريد الاستثمار بطرق مختلفة، فإما أن تكون المشاركة برأس مال في نشاط معين(كبيع المتجول، أو على الأرصفة)، أو تتم عن طريق العمل لدى بعض الموردين المتحكمين في هذا القطاع" تلعب أنشطة القطاع غير الرسمي دورا مهما في خلق فرص العمل، وتوليد الدخل لعدد متزايد من قوى العمل، ويكسب أهمية خاصة، بسبب تنوع النشاطات غير الرسمية التي تمارس فيه، بمعنى أنه ينمو ويستع نشاطاته في أوقات الركود، في حين يصل نموه التباطؤ في أوقات الرواج، كما تمثل أنشطة القطاع غير الرسمي أهمية كبرى بالنسبة للعاملين فيه، إل تساهم في إنتاج سلع وخدمات رخيصة نسبيا لقليلي الدخل." [1].

جدول رقم(07): يبين توزيع أفراد العينة في حالة الإجابة بنعم.

في حالة الإجابة بنعم	التكرار	النسبة
كبير	**1**	**%2.0**
متوسط	**11**	**%21.6**
صغير	**10**	**%19.6**
بدون إجابة	**29**	**%56.9**
المجموع	**51**	**%100**

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول قيمة رأس المال مشارك به في القطاع غير الرسمي قدرت أعلى نسبة ب21.6% تخص رأس مال متوسط، تليها نسبة 19.6% تخص قيمة رأس مال صغير و2.0% تخص قيمة رأس المال المشارك به كبير، وقدرت نسبة بدون إجابة(لم يشاركوا) ب56.9%. ومنه يمكن القول أن القطاع الحضري غير الرسمي يتطلب في بعض الأحيان وجود رأس مال كافي لبناء مشروع وتسيير نشاط معين فأغلب المنتمين لهذا القطاع ينتمون لشرائح اجتماعية ضعيفة الدخل المادي أو لا تملك مصدر للدخل، ما يجعل أوضاعها الاقتصادية سيئة.

[1] بوزيدي سليمان، النشاط الاقتصادي غير الرسمي وحركية الأفراد العاملين في الوسط الحضري، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 09، العدد(01)، 2019، ص95.

جدول رقم(08): يبين توزيع أفراد العينة حسب السؤال4.

السؤال4	التكرار	النسبة
منفرد	37	%72.5
لديك شركاء	14	%27.5
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول سمة العمل في القطاع غير الرسمي حيث قدرت أعلى نسبة ب72.5% تخص أو سمة العمل في القطاع غير الرسمي بصفة(فردية)، تليها نسبة 27.5%تخص سمة العمل في هذا القطاع(وجود شركاء في نشاط معين)، حسب إجابات المبحوثين فإن أغلبهم يميل للعمل بشكل فردي وهذا راجع للانعدام الثقة في العمل الجماعي أو لوجود تصور اجتماعي حول أن العمل بشكل فردي يحقق ربح كبير في نشاط معين حيث أن النشاط غير الرسمي هو مجموع النشاطات التي تضمن إنتاج وتوزيع خيرات أو خدمات اقتصادية، تفلت من رقابة الدولة ومن القياس الإحصائي فهو سلسلة من النشاطات اللاشرعية، تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، وتمارس من طرف أفراد وجماعات محترفة الميدان، تبحث عن الربح السهل والتهرب من الضرائب المراقبة وهي سلوكات غير نظامية يقبل عليها الأفراد وتعبر عن رفضهم للانضمام إلى النظام الرسمي، ويعتبر آفة اجتماعية رغم ذلك أصبح مسامحا به نسبيا ومعترف به من طرف الجميع وينظر إليه المستهلك على أنه شيء عادي يجلب عدد كبير من الزبائن واليد العاملة بمختلف شرائحها، ويشمل الأعمال المنزلية، الممنوعات، السوق الفوضوية، وكل هذه النشاطات غير قابلة للتقييم."[1]

جدول رقم(09): يبين توزيع أفراد العينة حسب السؤال5.

السؤال5	التكرار	النسبة
قريب من منزلك	**26**	**%51.0**
مكان جذب الزبون	**18**	**%35.3**
مكان بعيد	**7**	**%13.7**
المجموع	**51**	**%100**

[1] بوزيدي سليمان المرجع السابق، ص96-97.

من خلال النسب المشار إليها أعلاه حول سبب اختيارك لعملك قدرت أعلى نسبة ب51.0% تخص أنه قريب من منزلك تليها نسبة 35.3% تخص أنه مكان جذب للزبائن و13.7% تخص أنه مكان بعيد، ومن خلال هذه القراءة الإحصائية تكمن أسباب اختيار هذا النشاط في قربه من السكن وتواجده في مكان يعتبره المبحوث فضاء يستقطب الزبائن ما يسمح بتحقيق ربح وفير وهناك من أرجع سبب اختيار هذا العمل كون يتواجد في مكان بعيد ما يسمح له بعمل في فضاء غير مراقب من طرف السلطات، فقد أضحت النشاطات غير الرسمية تمارس في أماكن غير مراقبة والتي يعتبرها هؤلاء الأفراد مجالا للربح.

جدول رقم(10): يبين توزيع أفراد العينة حسب السؤال6

السؤال6	التكرار	النسبة
دائما	27	%52.9
أحيانا	24	%47.1
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول حول وتيرة العمل في هذا القطاع قدرت أعلى نسبة ب 52.9% تخص بصفة دائمة تليها نسبة 47.1% تص بصفة أحيانا، ومنه يمكن أن وتير العمل في القطاعات غير الرسمية تتم بشكل دائم نظرا لصعوبة العيش وتزايد أعباء الحياة الاجتماعية، ما يجعل العمل يتم بشكل مستمر ودون توقف.

جدول رقم(11): يبين توزيع أفراد العينة متغير العمل أيام العطل والمناسبات.

العمل أيام العطل والمناسبات	التكرار	النسبة
دائما	14	%27.5
أحيانا	26	%51.0
مطلقا	11	%21.6
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول العمل أيام العطل والمناسبات قدرت أعلى نسبة ب51.0% تخص أحيانا تليها نسبة 27.5% تخص دائما ما يكون العمل في القطاع غير الرسمي أيام العطل والمناسبات تليها نسبة 21.6% تخص مطلقا حول العمل أيام العطل والمناسبات. ومنه يتضح أن أغلب

المبحوثين أكدوا على أنهم يعملون بوتيرة دائما ومؤقتة(أحيانا)، في القطاع غير الرسمي أيام العطل والمناسبات كونه يعتبر في نظرهم مصدر الدخل ضمن الميزانية المالية التي يعتمد عليها المبحوث في توفير حاجات ومتطلبات أسرته، فالدخل المنخفض أو انعدامه يؤثر بشكل مباشر على وضعية الأسرة المعيشية، ما يجعل من العطل والمناسبات المختلفة فرصة للربح عبر البيع المختلف لمصادر التي يكثر اقبال عليها لدى البعض." ترتبط مشكلات الفئات المدينينة الدنيا، بالاختلال الهيكلي في البناء الاجتماعي- الاقتصادي. فإضافة إلى التدني في إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية وغياب الخدمات والمرافق الضرورية؛ فإن هذه الفئات ما زالت تعاني من مشكلات الفقر والأمية والمرض والبطالة وعمالة الأطفال والسلوك الإجرامي، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والاستغلال. بهذا المعنى، يشير بعض الباحثين إلى تنوع ثقافاتها وتقاليدها، وتباين أصولها الاجتماعية والمهنية- الاقتصادية والجهوية، وبالتالي يمكن الحديث هنا عن ثقافة فرعية ليس محورها الفقر في حد ذاته، وإنما الاغتراب الاجتماعي والثقافي."[1]

جدول رقم(12): يبين توزيع أفراد العينة حسب هل سبق وقدمت طلبات عمل من قبل لأي مؤسسة.

سبق وقدمت طلبات عمل من قبل لأي مؤسسة	التكرار	النسبة
نعم	28	%54.9
لا	23	%45.1
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول تقديم المبحوث للطلب العمل في مؤسسة ما قدرت أعلى نسبة ب54.9% ممن أجابوا أنهم قدموا طلبات عمل للمؤسسة معينة تليها نسبة 54.1% ممن أجابوا بلا حول تقديم طلبات عمل، ومن خلال هذا يمكن القول أن نصف المبحوثين قدموا طلبات عمل لغرض الحصول على وظيفة ما بما يترافق مع مستوهم العلمي في حين أكد بعضهم أنهم لم يقدموا طلبات عمل.

[1] اسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص156.

جدول رقم(13): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير لماذا اخترت هذا النشاط.

لماذا اخترت هذا النشاط	التكرار	النسبة
هل كل ما توفر لديك	21	%41.2
لك خبرة فيه	30	%58.8
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول أسباب اختيار النشاط في القطاع غير الرسمي قدرت أعلى نسبة ب58.8% تخص وجود خبرة لدى المبحوث حول هذا النشاط تليها نسبة 41.2% تخص أنه كل ما توفر لديك، ومنه يمكن القول أن أسباب الولوج للقطاع غير رسمي ترتبط معظمها بانعدام مناصب شاغرة توفر للفرد الاستقرار الاجتماعي ما يدفعه هذا إلى اختيار نشاط غير الرسمي لتوفير احتياجاته المختلفة، وهناك من المبحوثين من أكد أن أسباب اختياره لهذا النشاط ترتبط بوجود خبرة فيه.

جدول رقم(14): يبين توزيع أفراد العينة حسب هل تعتقد أن السبب في كونك بطالا راجع إلى ضعف وانعدام التكوين المهني.

كونك بطالا راجع إلى ضعف وانعدام التكوين المهني.	التكرار	النسبة
نعم	33	%64.7
لا	18	%35.3
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول اعتبارك بطالا مرتبط بضعف وانعدام التكوين المهني قدرت أعلى نسبة ب64.7% ممن أكدوا أن عدم الاستفادة من التكوين المهني هي من أسباب التي جعلته بطالا تليها نسبة 35.3% ممن نفوا ذلك، حسب هذه النسب نلاحظ حسب إجابات المبحوثين أن للتكوين المهني دور كبير في توفير مناصب شغل، كون أن هذا التكوين يسمح بتنمية خبرات في مجال معين ما يوفر فرصة للمتكون

من الحصول على وظيفة ما داخل القطاعات الرسمية، فالبطالة هي ظاهرة اجتماعية تترجم ضعف المجتمع في توفير احتياجات أفراده ما ينتج عنه انتشار المرض الاجتماعي الذي يعرق وظائف الأنساق الاجتماعية.

جدول رقم(15): يبين توزيع أفراد العينة حسب كيف ينظر الشباب البطال إلى ظاهرة الوساطة في الشغل.

كيف ينظر الشباب البطال إلى ظاهرة الوساطة في الشغل	التكرار	النسبة
ظاهرة قليلة	9	%17.6
كثيرة	42	%82.4
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول تصورات الشباب للوساطة في ظل الشغل قدرت أعلى نسبة ب82.4 % ممن أكدوا أن الوساطة منتشرة بصورة كثيرة في ظل البحث عن العمل، تليها نسبة 17.6% ممن رأوا أن الوساطة منتشرة بصورة قليلة، ومنه يمكن القول أن من أسباب انتشار النشاطات غير الرسمية في مجتمع المدينة الوساطة التي تكفل للبعض حظوظا كبيرة في حصول على مناصب عمل وتقصي فئة اجتماعية أخرى، فالوساطة تعني الاقصاء الاجتماعي لفئة معينة وبناء حاجز اجتماعي بين الأفراد المجتمع ينتج عنه ميلاد طبقات اجتماعية متنافرة بسبب التهميش الذي يطال فئات الدنيا في المجتمع.

جدول رقم(16): يبين توزيع أفراد العينة أسباب وراء عدم الحصول على منصب عمل

أسباب وراء عدم الحصول على منصب عمل	التكرار	النسبة
غياب الشفافية في التوظيف	16	%31.4
غياب الخبرة	6	%11.8
قلة فرص العمل	29	%56.9
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول اعتبار ضعف المستوى التعليمي سبب في انتشار البطالة قدرت أعلى نسبة ب 56.9% تخص قلة فرص العمل تليها نسبة 31.4% تخص غياب الشفافية في التوظيف و11.8% تخص غياب الخبرة، وعليه يمكن القول حسب إجابات المبحوثين أن أسباب انتشار البطالة في المجتمع ترتبط ب قلة الفرص العمل التي تترافق مع طلبات المتزايدة على الشغل في ظل غياب مناصب مخصصة لذلك

غياب الخبرة فمعظم المؤسسات أصبحت تركز على عامل الخبرة كمؤشر للحصول على منصب عمل كما رأى البعض أن أسباب البطالة مرتبط بغياب الشفافية في التوظيف التي تتصل اتصال وثيق بمفهوم الوساطة.

جدول رقم(17): يبين توزيع أفراد العينة حسب ما هي الجوانب الإيجابية والسلبية في الأعمال غير الرسمية.

ما هي الجوانب الإيجابية والسلبية في الأعمال غير الرسمية	التكرار	النسبة
هل يضمن لك عملك مدخول كافي	17	%33.3
يحقق لك طموحاتك	8	%15.7
يحقق لك علاقات اجتماعية قوية	26	%51.0
المجموع	51	%100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول الجوانب السلبية والايجابية في الأعمال غير الرسمية قدرت أعلى نسبة ب51.0% ممن أجابوا أنه يحقق لك علاقات اجتماعية قوية تليها نسبة 33.3% ممن أجابوا أن النشاطات الرسمية تضمن لك مدخول كافي و15.7% ممن أجابوا أن النشاطات غير الرسمية يحقق لك طموحاتك.

جدول رقم(18): يبين العلاقة بين هل ظروف العائلة سبب في عملك غير الرسمي وهل قدمت طلبات عمل من قبل لأي مؤسسة.

ظروف العائلة سبب في عملك غير الرسمي	هل قدمت طلبات عمل من قبل لأي مؤسسة.		المجموع
	نعم	لا	
نعم	16 %64.0	9 %36.0	25 %100
لا	12 %46.2	14 %53.8	26 %100
المجموع	28 %54.9	23 %45.1	51 %100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول اعتبار الظروف العائلية سبب في العمل في القطاع غير الرسمي وتقديم طلب عمل لمؤسسة ما جاءت النسب على الشكل التالي، بالنسبة للذين أكدوا أنهم قدموا طلبات عمل لمؤسسة ما قدرت أعلى نسبة ب64.0% أكدوا أن ظروف العائلية سبب في العمل في القطاع غير الرسمي تليها نسبة 46.2% ممن نفوا أن لظروف العائلية علاقة بعمل في القطاع غير الرسمي أما بالنسبة للذين أجابوا بلا حول عدم تقديم طلبات عمل لمؤسسة ما قدرت أعلى نسبة ب53.8% ممن نفوا اعتبار الظروف العائلية سبب في العمل في القطاع غير الرسمي تليها نسبة 36.0% ممن اعتبروا أن الظروف العائلية سبب في العمل في القطاع غير الرسمي. من خلال هذه القراءة الاحصائية يمكن القول أن الظروف والأوضاع الاجتماعية المتدنية وغلاء المعيشة يدفع الفرد للعمل في القطاع غير الرسمي كمصدر لدخل دون تجاهل التهميش الذي يطال الفرد في عملية التوظيف.

جدول رقم(19): يبن العلاقة بين هل تعتقد أن السبب في كونك بطالا راجع إلى ضعف وانعدام التكوين المهني و كيف ينظر الشباب البطال إلى ظاهرة الوساطة في الشغل.

كونك بطالا راجع إلى ضعف وانعدام التكوين المهني	كيف ينظر الشباب البطال إلى ظاهرة الوساطة في الشغل		المجموع
	ظاهرة قليلة	ظاهرة كثيرة	
نعم	6 %18.2	27 %81.8	33 %100
لا	3 %16.7	15 %83.3	18 %100
المجموع	9 %17.6	42 %82.4	51 %100

من خلال النسب المشار اليها في الجدول اعلاه حول علاقة كونك بطالا راجع إلى ضعف وانعدام التكوين المهني وتصورات الشباب لظاهرة الوساطة جاءت النسب على الشكل التالي بالنسبة للذين أجابوا بأن ظاهرة الوساطة منتشرة بصورة كثيرة قدرت أعلى نسبة ب83.3% تخص نفي اعتبار البطالة بسبب ضعف وانعدام التكوين المهني تليها نسبة 81.8%ممن أكادوا أن سبب في كونهم بطالين مرتبطة بضعف وانعدام التكوين المهني، أما بالنسبة للذين أجابوا بأن ظاهرة الوساطة منتشرة بصورة قليلة قدرت أعلى نسبة ب18.2% تخص الذين اعتبروا أن البطالة مرتبطة بضعف وانعدام التكوين المهني تليها نسبة 16.7% ممن نفوا اعتبار أن البطالة مرتبطة بضعف وانعدام التكوين المهني، ومنه يمكن القول أن انتشار البطالة بين الأوساط الاجتماعية خصوصا فئة الشباب تساهم

في بروز ظاهرة أخرى لا تقل عنها في درجة الخطورة وهي ظاهرة المحسوبية التي ينتج عنها تهميش لبعض الفئات في سياق البحث عن العمل فمعظم المبحوثين اعتبروا أن ظاهرة المحسوبية منتشرة بكثرة في الوسط الاجتماعي.

جدول رقم(20): يبين العلاقة بين لماذا اخترت هذا النشاط و الجوانب الإيجابية والسلبية في الأعمال غير الرسمية.

لماذا اخترت هذا النشاط	الجوانب الإيجابية والسلبية في الأعمال غير الرسمية			المجموع
	هل يضمن لك عملك مدخول كافي	يحقق لك طموحاتك	يحقق لك علاقات اجتماعية قوية	
كل ما توفر لديك	8 %38.1	2 %9.5	11 %52.4	21 %100
لك خبرة فيه	9 %30.0	6 %20.0	15 %50.0	30 %100
المجموع	17 %33.3	8 %15.7	26 %51.0	51 %100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول أعلاه حول سبب اختيار النشاط غير الرسمي والجوانب الإيجابية والسلبية في الأعمال غير الرسمية جاءت النسب على الشكل التالي، بالنسبة للذين أجابوا أن الأعمال غير الرسمية تحقق علاقات اجتماعية قوية قدرت أعلى نسبة ب52.4% تخص الذين اختاروا هذا النشاط باعتباره كل ما توفر لديك تليها نسبة 50.0% تخص الذين اعتبروا سبب اختيار هذا النشاط بسبب توفر خبرة لديهم، أما بالنسبة للذين أكدوا أن الأعمال غير الرسمية تساهم في ضمان مدخول كافي قدرت أعلى نسبة ب83.1% تخص الذين اختاروا هذا النشاط بسبب ما توفر لديهم تليها نسبة 30.0% تخص أن لهم خبرة فيه، أما بالنسبة للذين اعتبروا أن الأعمال غير الرسمية تحقق للفرد طموحاته قدرت أعلى نسبة ب20.0% تخص أن سبب اختيار هذا النشاط مرتبطة بتوفر خبرة حوله تليها نسبة 9.5% تخص الذي اعتبروا أن سبب اختيار هذا النشاط لها علاقة بتوفر كل ما لديك. ومنه يمكن القول أن العمل في النشاطات غير الرسمية من وجهة نظر المبحوثين ترتبط بالجوانب التي تنتج عنه فمعظمهم يرى أن لهذه النشاطات جوانب إيجابية أبرزها ضمان دخل إضافي من المبيعات المختلفة، تحقيق طموحات لعل مضمونها هنا يرتبط بزيادة الدخل وتوفير كل المتطلبات كما اعتبروا أن هذا النشاط يحقق لهم علاقات وصلات قوية.

بعد تناولنا مختلف الإجراءات المنهجية لدراستنا وبعد عملية جمع البياناتمن الميدان وتطبيق أداة الإستمارة حول موضوع الدراسة سنقوم في هذا العنصر بعرض نتائج فرضيات الدراسة وتفسير النتائج التي توصلنا إليها وذلك بهدف معرفة والتأكد من تحقيقها وصدق ثباتها.

1. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

نتائج الدراسة في ضوء الدراسة السابقة

من خلال تعرضنا في الفصل الاول إلى مختلف الدراسات السابقة ومن خلال النتائج المتوصل غليها يتضح لنا انه توجد هناك نقاط تقاطع بينهما في معظم الدراسات التي تناولت متغيرات دراستنا وعلاقتها بمتغيرات أخرى.

غتفقت دراستنا مع دراسة محمد زوزي في أنه من الضروري إيجاد الإدارة الحقيقية التي تؤمن بدور القطاع الخاص في عملية التنمية إبعاده من الهامشية في الإستثمارات وتقديم التسهيلات المالية له وتفادي لظاهرة المحسوبية التي ينتج عنها تهميش لبعض الفئات في سياق البحث عن العمل .

1. غتلفت دراستنا مع دراسة بن عبد الله بأن هناك علاقة بالظروف والأوضاع الإجتماعية يدفع الفرد للعمل في القطاع غير الرسمي، حيث هدفت دراسته إلى جلب المبادرين الأجانب من أجل عصرنة القطاع الإقتصادي وجلب رؤوس الأموال لإستفادة الشباب منها.

3. إختلفت دراستنا مع دراسة مولاي لخضر عبد الرزاقحيث ركزت دراسته على القطاع الرسمي والخاص وأن له دورا إيجابيا لهذا القطاع في تحقيق التنمية الإقتصادية ولكن على الدولة أن تقوم بتدعيمه ورفع العقبات عنه

2. مناقشة نتائج الدراسة:

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فروضها:

1. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الأولى:

بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى نجد أن نسبة 64.0% أكدوا أن الظروف العائلية سببا في العمل في القطاع غير الرسمي ونسبة 46.2% ممن نفوا أن للظروف العائلية علاقة بالعمل في القطاع غير الرسمي، ونسبة 53.8 ممن نفوا إعتبار الظروف العائلية سببا في العمل بالقطاع غير الرسمي، ونسبة 36.0% ممن اعتبروا أن الظروف العائلية سببا في القطاع غير رسمي، ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الفرضية الأولى التي مفادها ماهي أسباب لجوء الشباب للقطاع غير الرسمي؟

2. نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية:

بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية نجد أن نسبة 83.3 % تخص نفي إعتبار البطالة بسبب ضعف وإنعدام التكوين المهني، ونسبة 81.8% تخص الذين اعتبروا أن البطالة مرتبطة بالضعف وإنعدام التكوين المهني، ونسبة 16.7% ممن نفوا إعتبار أن البطالة مرتبطة بضعف وإنعدام التكوين المهني، ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الفرضية الثانية هي العوامل في إنتشار البطالة في أوساط الشباب حسب الرأي العام المتجول، قد ثبت صدقها ميدانيا.

3. مناقشة الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الثالثة: بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية، نجد أن نسبة 52.4% تخص العينة التي أجابت بأن الأعمال غير الرمية تحقق علامات إجتماعية قوية، تليها نسبة 50.0% الذين اعتبروا سبب اختيار هذا النشاط بسبب توفر الخبرة لديهم، ونسبة 83.1% تخص الذين اختاروا هذا النشاط لسبب ما توفر لديهم، ونسبة 30% تخص أن لهم خبرة فيه، ونسبة 20%تخص الذين اعتبروا أم الأعمال غير الرسمية تحقق للفرد طموحاته، أما نسبة 9.5% تخص الذين اعتبروا أن سبب إختيار هذا النشاط لها علاقة بتوفر كل ما لديك، ون خلال ما تقدم يمكن القول أن الفرضية الثالثة التي مفادها تصورات الشباب البطال للعمل الرسمي قد ثبت صدقها ميدانيا.

خلاصة:

لقد تم في هذا المبحث عرض النتائج المتوصل إليها بعد عملية تفريع وتحليل البيانات المتحصل عليها، في البحوث الميدانية في الشارع، دائرة واد ليلي بولاية تيارت لمعرفة درجة تحقق الفرضية الأولى التي مفادها أسباب لجوء الشباب للقطاع غير الرسمي، والفرضية الثانية التي مفادها العوامل المؤثرة في إنتشار البطالة في اوساط الشباب حسب الرأي العام المتجول، والفرضية الثالثة تصورات الشباب البطال للعمل الرسمي، لقد توصلنا في الأخير أنه قد ثبت صدق كل الفرضيات الثلاثة.

خاتمة

خاتمة

إلى هنا قد توصلنا إلى المرحلة الأخيرة من بحثنا والذي كان ثمرة لجهدنا وما سعينا إليه محاولين في هذه الدراسة مناقشة موضوع مساهمة القطاع الغير الرسمي في توفير فرص العمل الشباب، وكان بحثنا الميداني عن طريق الشوارع بولاية تيارت دائرة واد ليلي حي زعرورة، تعرضنا في هذه الدراسة إلى مختلف القضايا النظرية والميدانية التي إهتمت بالقطاع غير الرسمي وفرص العمل للشباب البطال، ولتحقيق هذا الهدف وظفت الدراسة مجموعة من الإجراءات المنهجية.

ومن هذا المنطق سعت الدراسة الراهنة إلى معرفة واقع القطاع غير الرسمي في الشوارع ومعرفة مدى توفر فرص العمل للشباب البطال، وحيث وظفنا مجموعة من الأدوات المنهجية تتماشى مع أهداف الدراسة الميدانية من أجل معرفة ثبوت صدق الميداني للفرضيات التي جعلتنا نتوصل إلى جملة من النتائج.

بأن القطاع غير الرسمي يحتل مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري، وتشبه هذه الظاهرة السيف ذو الحدين، فأكد الأول يمثل الجزء السلبي لهذا القطاع، بالنظر إلى الآثار السلبية التي يخلفها خاصة على الشباب البطال، أما الوجه الآخر فيتمثل في الخدمة الإجتماعية التي يقدمها هذا الأخير للبطالين، والتي عجزت الدولة عن تلبيتها، وحاليا فإن المجهودات المتخذة من أجل مكافحته مازالت تعاني من نقائص سواء من حيث محتواها أو من حيث تطبيقها إلا أن الجزائر تسعى جاهدة في البحث عن مختلف الوسائل التي تساعدها على التقليل منه.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. خالد الزواوي، بطالة في الوطن العربي والمشكلة والحل، مجموعة نيل العربية، القاهرة، ط 1، 2004.
2. رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر للمشكلات الرأسمالية المعاصرة، علم المعرفة، دط، 1923-1990.
3. عبد الباسط، عبد المعطي وآخرون، السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر بسنة 1998.
4. عبد الرزاق، حلي، علم الإجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، سنة 1998.
5. ناصر قاسمي، دليل مصطلحات علم الإجتماع تنظيم وعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2014.
6. إبراهيم البيومي غانم، مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الإجتماعية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2007.
7. ربحي مصطفى عريان البحث العلمي أسسه ومناهجه وأسالبيه وإجراءاته، ب ط، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، ب س.
8. محمد صرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب صيغاء، 1441، 2019.
9. وحوش عمار، محمد محمود الذانيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط 4، ديوان المطبوعات الجمعية، الجزائر، 2007.

الأطروحات:

10. بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر –دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعل ةوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013.
11. بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة حالة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، 2013-2014
12. بورعدة حورية، الإقتصاد غير رسمي في الجزائر، دراسة حالة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لشهادة ماجستير في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2013-2014.
13. بوكابوس فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الإقتصادي غير الرسمي، رسالة ماجستير، 2011-2012.

14. بوكابوس فاطمة الزهراء، نقلا عن بوجمعة كوسة، سياسة التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة، دراسة ميدانية لمديرية التعمير والبناء سطيف، رسالة ماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2005- 2006.

15. حجاز سعود، الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري- اطروحة لنيل شهادة دكتورا في عدم الإتباع بكلية العلوم الانسانية ولاجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر 2011-2012.

16. حجاز سعود، الشبابا والبطالة في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2012/2011.

17. خليلي عبد المالك، الزاوي عبد الرحمن، الضغط الضريبي ولعوامل المؤثرة في الإقتصاد غير الرسمي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015-2016،.

18. داود عبد العالي، دور سياسات التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017- 2018.

19. دحماني رضا، سوق العمل بين حتميات التشغيل غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر، مرحلة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية

20. رشيدة حمودة، إشكالية إندماج المؤسسات الإقتصادية غير رسمية في الإقتصاد الرسشمي في الجزائر، بين تحديات والحلول، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.

21. سعدية زايدي، سياسيات التشغيل في الجزائر، أطروحة مفدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في علم الإجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية قسم علم الإجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018-.2019

22. 2وداد عبد العالي، دور السياسات التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجسيتار في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس بونعامة، الجزائر، 2017-2018.

المجلات:

23.بوخيط سليمة، القطاع الغير رسمي بين تدعيمه ورفضه، صورة عاكسة للفقر الحضاري، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، الجزائر، 10 جوان 2016.

24. بوخيك سليمة، القطاع الغير الرسمي، هل يكون صمام على الفقراء؟، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر، 6 جانفي 2014

25. بوزيدي سليمان، دور القطاع الغير رسمي في التنمية الحضارية، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر.

26.الدكتور المؤمون علي عبد المطلب جبر، إقتصاد غير الرسمي في مصر، نموذج دروس خصوصية التقنين والإلغاء، مجلة علمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع13، جانفي 2010.

27. ملاك قارة قطاع غير الرسمي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، بد، بس.

28. ناجي بن حسين محمد الهادي، عبد الحليم عيساوي، البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية، المخبر الكبير، الإقتصاد والمجتمع، د ع، د س.

29. يوسف بودلة، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الإقتصاد غير الرسمي- دراسة تحليلية، مجلة الهقار للدراسات الإقتصادية، ع:03، ديسمبر 2018، ع:1.

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم اجتماع

تخصص: العمل وتنظيم – ماستر2–

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الإجتماع

إستمارة بحث بعنوان:

مساهمة القطاع غير الرسمي في توفير فرص العمل للشباب دائرة واد ليلي

دراسة ميدانية على عينة من مواطني بلدية ولد ليلي

من إعداد:

- ✓ بروية خالدية
- ✓ قرناو شيماء

تحت إشراف:

موهوب مراد

تحية طيبة وبعد:

أستاذي أستاذتي، في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم الإجتماع تنظيم وعمل والتنظيم، يشرفنا أن نتقدم إليكم بهذا الاستبيان الذي يتعلق بـ « مساهمة القطاع غير الرسمي في توفير فرص العمل للشباب" حيث نطلب منكم إبداء رأيكم حول ديباجة الاستبيان ومدى قياس أو عدم قياس فقراته وصلاحيتها من الناحية اللغوية. وكذلك نرجوا من حضرتكم إبداء الملاحظات حول بدائل الإجابات المبينة لاحقا.

2022/2021

المعلومات الشخصية:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: 25 -30 ☐ 31- 35 ☐ 36 -40 ☐ 40- 45 ☐ 45 فما فوق ☐

الحالة المدنية: متزوج ☐ أعزب ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

المستوى التعليمي: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

دون المتوسط الجامعي ☐ لا يعرف القراءة والكتابة ☐

المحور الأول: أسباب لجوء الشباب للقطاع غير الرسمي.

- هل ظروفك العائلية سببا في عملك غير الرسمي؟

نعم ☐ لا ☐

- هل كانت بدايتك عملك برأس مال؟

نعم ☐ لا ☐

إذ نعم هل هو؟ كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

- هل تعمل لوحدك؟ منفرد ☐ لديك شركاء ☐

- هل سبب إختيارك لعملك هو؟

قريب من منزلك ☐ مكان جذب الزبون ☐ مكان بعيد عن الأمن ☐

- هل تعمل؟ دائما ☐ أحيانا ☐

- هل تعمل أيام العطل والمناسبات؟ دائما ☐ أحيانا ☐ مطلقا ☐

- هل سبق وأن عملت من قبل؟ نعم ☐ لا ☐

- هل سبق وقدمت طلبات عمل من قبل لأي مؤسسة؟ نعم ☐ لا ☐

- لماذا إخترت هذا النشاط؟

هل كل ما توفر لديك ☐

لك خبرة فيه ☐

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في إنتشار البطالة في أوساط الشباب حسب رأي العامل المتجول.

- إذا كنت مارست عملا من قبل فما هو نوعه؟

كيف تحصلت عليه.....

لماذا تركته.....

- هل تعتمد أن السبب في بطالتك يرجع إلى نوعية الشروط التي يفرضها عارضوا الشغل؟

.....

- هل تعتقد أن السبب في كونك بطالا راجع إلى ضعف وإنعدام التكوين المهني؟

نعم ☐ لا ☐

- كيف ينظر الشباب البطال الظاهرة إلى الوساطة في الشغل؟

ظاهرة قليلة ☐ كثيرة ☐

- هل سبب كونك بطالا راجع إلى ضعفك في المستوى التعليمي؟

غياب الشفافية في التوظيف ☐ غياب الخبرة ☐ قلة فرص العمل ☐

- ما هي الأسباب التي جعلتك لحد الآن لم تتحصل على منصب عمل؟ أذكرها؟

.....

.....

.....

المحور الرابع: تصورات الشباب البطال للعمل غير الرسمي.

- ماذا يمثل لك المال في حياتك؟

.....

- ما هي مصادر مصروفك اليومي؟

.....

- ما هي الجوانب الإيجابية والسلبية في الأعمال الغير رسمية؟

هل يضمن لك عملك مدخول كافي ☐

يحقق لك طموحاتك المستقبلية ☐

يحقق لك علاقات إجتماعية قوية ☐

- ما الدوافع التي جعلتك تمارس عملا غير رسمي؟

.....

- لو خيرت بين عمل رسمي وآخر غير رسمي ذي مدخول مادي معتبر فماذا تختار؟ ولماذا؟

.....

- ما الذي تنوي القيام به مستقبلا؟

.....

- لماذا في كل الحالات؟

.....

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) .....عـ..باو..بثينة.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2010978[illegible] والصادرة بتاريخ : 2021/02/22

المسجل(ة) بكلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم : العلوم الاجتماعية

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر عنوانها :

مساهمة القطاع غير الرسمي لتوفير فرص العمل للشباب

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ .....

إمضاء المعني

09 JUIN 2022

الهيكل التنظيمي للبلديات أقل من 20000 ن (1)

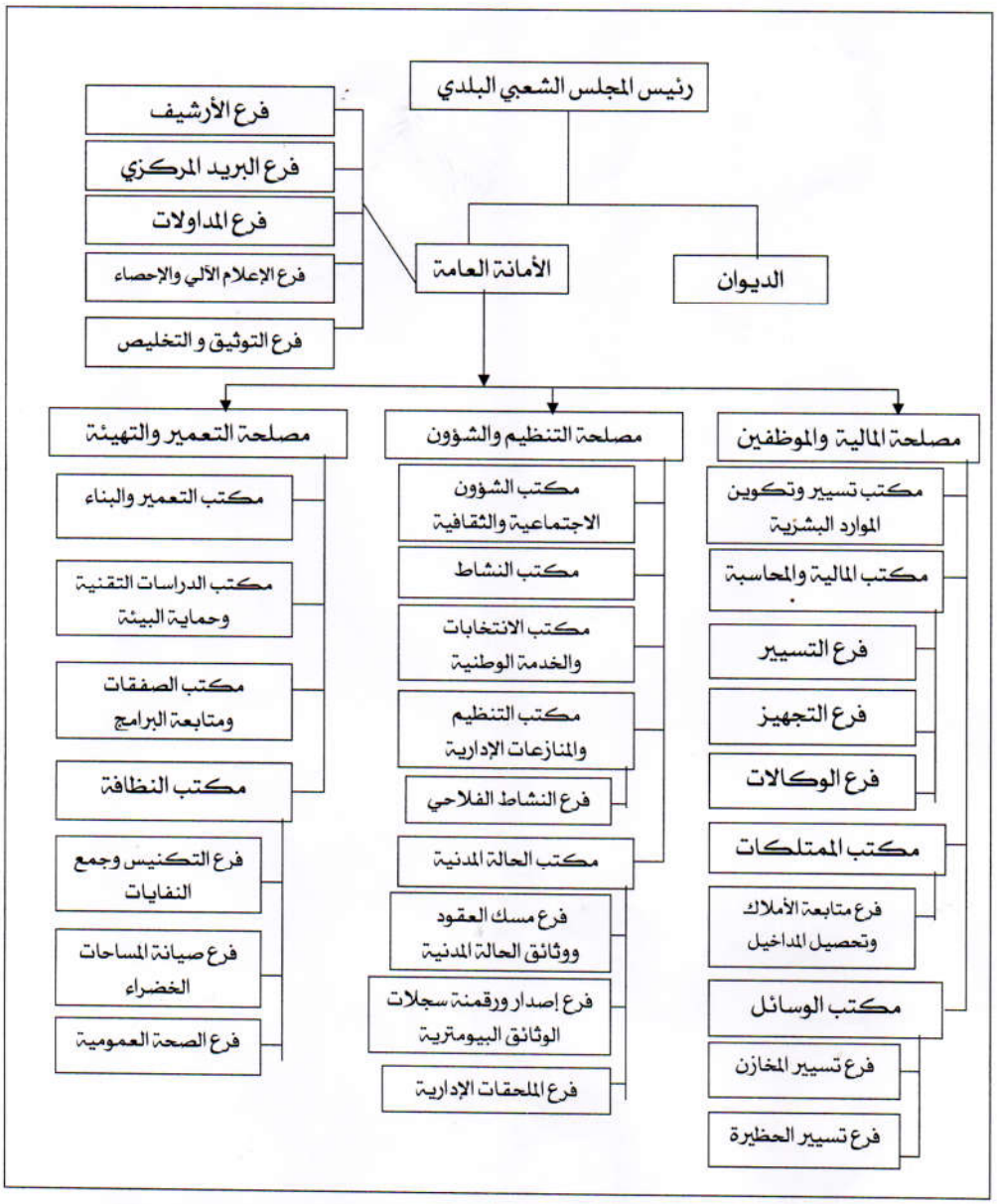

(1) القانون البلدي رقم 08/09 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالبلدية المعدل والمتمم

التنظيم الإداري للبلدية

عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب القانون رقم (10/11) المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلدية على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة و تحدث بموجب القانون، و تساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية و الأمن و كذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين و تحسينه.

كما عرفها بموجب المادة الأول من القانون رقم (90 – 80) المؤرخ في 17 أفريل 1990 على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بان البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية

تضم بلدية وادي ليلي 03 بنايات منفصلة عن بعضها (مقر البلدية، مقر التنظيم والشؤون العامة، والمصلحة البيومترية). وتضم 51 موظفا و 34 عاملا متعاقدا.

رئيس المجلس الشعبي البلدي: هو القاضي المدني و الآمر بالصرف، ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص إذ يمثل البلدية تارة ويمثل الدولة تارة أخرى.

ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي يهتم ب:

- **القضايا الأمنية ومخططات الإغاثة**: كل ما يتعلق بالشؤون الأمنية و الإغاثة و التدخلات.
- **القضايا الخاصة**: جميع المسائل ذات الطابع الخصوصي للبلدية.
- **الإعلام و التوجيه و الاستقبال**: جميع القضايا التي لها صلة بالمواطنين من التوجيه، الإعلام و الاستقبالات.
- **الزيارات و التشريفات**: وضع مخطط للزيارات الميدانية و البرمجة و التشريفات.

والهدف من إنشاء هذا الديوان شكلي و تنظيمي أكثر منه قانوني، حيث يسعى إلى تسهيل عمل رئيس البلدية من ناحية التنظيم، التخطيط، وبرمجة أي عمل و لا ينقص من صلاحيات الأمانة العامة للبلدية أو المصالح الموجودة بالبلدية و يعمل هذا الديوان بالتنسيق مع الأمانة العامة وتبقى حرية إنشائه من صلاحيات كل بلدية، و يخضع تسييره لكل رئيس البلدية و الكاتب العام للبلدية

الأمانة العامة: هي الهيئة التنسيقية بين جميع مصالح البلدية و تتكون من خمسة (05) فروع .

- **فرع البريد المركزي**: من مهامه تسجيل البريد بجميع أنواعه من حيث التوزيع، المراقبة والمتابعة المرتبطة بالبريد.
- **فرع الأرشيف**: يهتم بكل ما يتعلق بحفظ و ترتيب الأرشيف و تطويره و تحديثه.

- **فرع المداولات**: يكلف بإعداد و تسجيل مختلف المداولات المتعلقة بتسيير شؤون البلدية ومتابعتها.
- **فرع الإعلام الآلي و الإحصاء**: نظرا للدور الكبير الذي أصبح يلعبه الإعلام الآلي في مجال عصرنة و تحديث الإدارة، و نظرا لتشعب مهامه و كثرتها أصبح من الضروري إدراجه كفرع تسهيلا و تخفيفا للأعباء من حيث الحفظ و البرمجة، و يعتبر هذا الفرع خلية أساسية في البلدية لتطوير العمل بالعلام الآلي و الانترنت، و التنسيق بين مختلف المصالح و إعداد شبكة برامج مختلفة.
- **فرع التوثيق و التخليص**: يهتم بكل ما يتعلق بالتوثيق، جمع التحاليل و تلخيص التقارير، استغلالها، دراستها و حوصلتها.

ج) **المصالح** و هي ثلاثة (03)

ج.1) **مصلحة المالية و الوسائل العامة**: من مهامها كل ما يتعلق بميزانية البلدية بقسميها التسيير والتجهيز، إيراداتها ونفقاتها وتضم أربعة (04) مكاتب

1/ مكتب تسيير و تكوين الموارد البشرية: من مهامه تسيير و متابعة الحياة المهنية للموظفين ترقية، إدماج، حركات بين المصالح...الخ)، ضبط قائمة المستخدمين الإداريين والتقنيين، متابعة الإجراءات التأديبية، إعلام المستخدمين بالنصوص المتعلقة بتسيير حياتهم المهنية، ضبط الجدول الحقيقي للمستخدمين، التحضير والتنظيم والإشراف على المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية وكذا اختبار التوظيف، ضبط احتياجات البلدية من المستخدمين حسب مخطط التوظيف السنوي التكوين نظرا لأهمية هذا الميدان الذي يساعد على تحسين و تجديد معلومات المستخدمين عن طريق دورات التكوين، الرسكلة و المتابعة الدورية.

2/ مكتب المالية و المحاسبة: من مهامه كل ما يتعلق بميزانية البلدية بقسميها التسيير والتجهيز، إيراداتها ونفقاتها و تضم ثلاث (03) فروع

- **فرع التسيير**: يتكفل بكل ما يهم نفقات التسيير مثل أجور وأعباء مستخدمي البلدية، نفقات صيانة الأملاك المنقولة و العقارية، صيانة طرق البلدية، الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز و الاستثمار، مصاريف تسيير مصالح البلدية.
- **فرع التجهيز**: يتكفل بكل ما يهم نفقات التجهيز و الاستثمار من حيث التلخيص وضبط السجلات والتزامات الأمر بالصرف و إعداد بطاقة الدائنين وكذا الاعانات والاستثمارات التي تقوم بها البلدية و متابعة تسيير المشاريع من الناحية المالية.
- **فرع الوكالات**: يتكفل بإحصاء جميع النفقات الخاصة بالبلدية و يسجل كل ما يتم الاتفاق عليه خلال تحضير الميزانية بالإضافة إلى إصدار سندات التحصيل المحضرة من طرف مديرية أملاك البلدية.

3/ مكتب الممتلكات: من مهامه متابعة ومراقبة كل ممتلكات البلدية المنقولة و غير المنقولة ويضم فرع واحد

- **فرع متابعة الأملاك و تحصيل المداخيل:** يهتم بإحصاء ممتلكات البلدية ومتابعتها و تسيير الأملاك المنقولة و غير المنقولة من حيث نفقات الصيانة و تحصيل الإيجار والمداخيل المختلفة وكل ما له علاقة بتسيير الممتلكات و تحسينها و تطويرها.

4/ مكتب الوسائل العامة: يهتم بكل ما يتعلق بالتموين، التخزين و تسيير الأشغال و الحظيرة و أعمال التصليح و الصيانة وممتلكات البلدية ويضم فرعين اثنين

- **فرع تسيير المخزن:** يهتم بتسيير مختلف المخازن ومراقبتها و تحسين خدماتها وتطويرها
- **فرع تسيير الحظيرة:** من مهامه تسيير حظيرة البلدية بصفة عامة و تطويرها و تحسين خدماتها.

ج.2) مصلحة التنظيم و الشؤون العامة: من مهامها كل ما يتعلق بالقضايا ذات الطابع التنظيمي وتنقسم إلى خمسة (05) مكاتب.

1/ مكتب الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية: من مهامه متابعة كل القضايا المتعلقة بالجانب التربوي، الثقافي، الرياضي و الخدمات و المساعدات الاجتماعية مثل
إحصاء الفئات الاجتماعية (مكفوفين، عجزة، شيوخ، ذوي العاهات، ضبط قائمة المحتاجين، ضبط قائمة أصحاب الدخل الضعيف،إعداد شهادة الكفالة، التنسيق والعمل مع مختلف الجمعيات والرابطات الثقافية والرياضية من أجل دعم الثقافة والرياضة، تنظيم التظاهرات الثقافية والرياضية، إحصاء المعالم التاريخية والأثرية والسهر على حمايتها، إحصاء وضبط مختلف الجمعيات
2/ مكتب النشاط الاجتماعي: من مهام هذا المكتب متابعة ملف الشبكة الاجتماعية، العمل والتنسيق مع الجهات المختصة في مجال الشغل، إنشاء ومتابعة ورشات النشاطات ذات منفعة عامة، إحصاء المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن، إعداد البطاقات المتعلقة بالمستفيدين من نظام الشبكة الاجتماعية، إحصاء الفئات الاجتماعية المحتاجة، إحصاء البطالين.

3/ مكتب الانتخابات و الخدمة الوطنية: من مهامه كل ما يتعلق بالانتخابات (اعداد بطاقات الانتخاب وإحصاء الناخبين، مسك وضبط البطاقية الانتخابية، تسجيل وشطب الناخبين، توزيع بطاقات الانتخاب، العمل باستمرار على تطهير القائمة الانتخابية، تحضير العمليات الانتخابية (الوسائل المادية والبشرية)) و الخدمة الوطنية (إعداد الجدول السنوي لإحصاء شباب الخدمة الوطنية، إعداد شهادات التسجيل والإحصاء، توزيع الاستدعاءات المتعلقة بعملية الفحص الطبي لأداء الخدمة الوطنية).

4/ مكتب التنظيم و المنازعات الإدارية والشؤون القانونية: من مهامه متابعة كل النزاعات التي تكون البلدية طرفا فيها، تحرير والرد على العرائض أمام الهياكل المختصة، متابعة تنفيذ الأحكام النهائية سواء لصالح أو ضد البلدية، وقد ارج ضمنه فرع واحد هو:

- **فرع النشاط الفلاحي**: ومن مهامه كل ما يتعلق بالتنمية المحلية ذات الطابع الفلاحي

5/ **مكتب الحالة المدنية**: يضم (03) فروع

- **فرع مسك العقود ووثائق الحالة المدنية**: إعداد سجلات الحالة المدنية بكل أنواعها، إعداد الوثائق الخاصة بالحالة المدنية، إحصاء المواليد والزواج والوفيات دوريا، تسجيل الأحكام المتعلقة بالحالة المدنية والتصريحات على الهام، والتصحيحات، استخراج الوثائق.
- **فرع إصدار و رقمنة سجلات الوثائق البيومترية**: يقوم بتسليم شهادة الميلاد الخاصة S12 وهذا حتى يتسنى للمواطن من الحصول على جواز سفر بيومتري أو بطاقة التعريف الوطنية البيومترية.
- **فرع الملحقات الإدارية**: تم تخصيص فرع لكل ملحق إداري و هذا لتخفيف الضغط على مستوى البلدية وكذا تقريب الإدارة من المواطن خاصة فيما يتعلق باستخراج وثائق الحالة المدنية.

ج.3) مصلحة التعمير و التهيئة: تهتم بكل ما يتعلق بالتعمير، البناء، المراقبة و التنسيق بين مكاتبها وتنقسم إلى أربعة (04) مكاتب

1/ مكتب التعمير و البناء: يتكفل باستقبال رخص البناء وإعداد رخص الهدم،والتجزئة، و شهادات التقسيم و المطابقة ومراقبة ومتابعة العمران على مستوى تراب البلدية، كما يقوم بالمتابعة التقنية الخاصة بجميع البناءات ومراقبتها.

2/ مكتب الدراسات التقنية و حماية البيئة: يختص بكل ما هو مرتبط بالدراسات التقنية للبلدية والتخطيط لمشاريع التهيئة و اقتراح البرامج التنموية في مختلف الميادين بالإضافة إلى كل الشؤون المرتبطة بقطاع التهيئة و حماية البيئة.

3/ مكتب الصفقات العمومية و متابعة البرامج: من مهامه متابعة كل الصفقات و الاتفاقيات التي تبرمها البلدية، وكذا متابعة برامج التنمية.

4/ مكتب النظافة والوقاية: من مهامه التطهير، النظافة وكل ما هو متعلق بالحفاظ على الصحة العمومية، و الخدمات الوقائية المدرسية وخاصة ما يلي:

- محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.
- جراء التحقيقات حول النظافة.
- مراقبة المدارس التربوية
- مراقبة المؤسسات والمحلات ذات الطابع الغذائي.
- القيام بحملات التوعية الخاصة بالنظافة والوقاية

وتم تدعيمه بثلاثة (03) فروع هي

- **فرع التكنيس وجمع النفايات**: من مهامه ما يندرج ضمن مجال النظافة و التطهير، وجمع النفايات المنزلية، التكنيس.
- **فرع صيانة المساحات الخضراء**: يتكفل بكل ما يندرج ضمن المساحات الخضراء من حيث التسيير والعناية و المحافظة عليها و انجاز مساحات خضراء جديدة
- **فرع الصحة العمومية**: من مهامه كل ما يتعلق بمجال النظافة و الوقاية من الأمراض بالإضافة إلى ما نص عليه المرسوم 146/87 المؤرخ في 1987/06/30 المتضمن إنشاء مكاتب لحفظ الصحة البلدية.